وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن القومي الجزائري بين التهديدات الأمنية والستراتيجيات المواجهة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
سعيدة بوقطف

إشراف الأستاذ:
أمين البار

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أمير عباد	أستاذ مساعد أ	رئيسا
باديس بن حدة	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
سمير كيم	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية:

(1435هـ ـ 1436هـ) (2014م ـ 2015م)

ملخص المذكرة:

يبقى الأمن دائما حاجة أساسية وضرورية للإنسان والدول على حد سواء لذلك فالكل يسعى لتحقيقه بكل الطرق والأساليب، ورغم كل التغيرات التي مست كامل جوانب الحياة حافظ الأمن على جوهره حتى بتوسع مجالاته وأبعاده، لذلك نجد كل الدول والحكومات دون استثناء تعمل من خلال سياساتها واستراتيجياتها المختلفة والمتعددة لضمانه على كل المستويات و الأصعدة، والجزائر من بين ابرز الدول التي تولي لأمنها القومي كل الاهتمام كسياسة عليا للدولة الجزائرية وأولوية رئيسية تسبق كل الاهتمامات الأخرى، خاصة وان هذا الأخير يتعرض لأخطر التهديدات الأمنية التي يشهدها العالم خصوصا تلك العابرة للحدود كالإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وهذه التهديدات تترصد الجزائر من كل حدودها البرية والبحرية، وتنتشر في المنطقة المحيطة بالجزائر على مستوى ثلاث دوائر جيوسياسية مهمة في العلاقات الدولية: المغاربية، المتوسطية ودائرة الساحل الإفريقي، على هذا الأساس فالجزائر تسعى من خلال إستراتيجيتها الأمنية العمل على مكافحة كل أنواع التهديد الأمني بالمنطقة بالجمع بين كل المستويات: الداخلي، الخارجي والدولي والتركيز على الطرق الدبلوماسية والعسكرية بناء على عقيدة أمنية راسخة المبادئ أساسها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهي بالتالي ترفض كل أنواع التدخل الأجنبي في المنطقة كونه لا يزيد الأمور إلا تعقيدا، ورغم نجاعة الإستراتيجية الأمنية في بعض المجالات كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أنها مازالت تواجه الكثير من التحديات على الأقل بعيدة على المدى البعيد جعلها تبحث عن حلول مستقبلية لضمان أمنها القومي بناء على أن امن المنطقة لا يتحقق إلا بأمن الجزائر.

Abstract of study

Peace remains an important necessity to citizens and countries as well, so that everyone seeks to apply it by all means. Despite all the changes which touch life domains, peace conserves its essence to widen its fields and targets. That's why, Algeria is one of the best known countries that gives a great attention to its peace and regards it as a main priority above all. Especially, nowadays with the threats that the world is undergoing as cross-borders ones such as: terrorism, organized crime and illegal immigration. These threats lurk Algeria in its land and navy borders and spread over the area surrounding Algeria on three main geopolitical circles in international relations: Magrebian, Mediterranean and the African coast circles. On this basis, Algeria seeks to fight all types of peace threatening in the area through its peaceful strategy by gathering all levels: internal, regional and national. More than this, it emphasizes diplomatic and military methods based on a peaceful ideology with fixed principles that focuses not to interfere in other countries personal affairs. Therefore, Algeria refuses and fights all kinds of military intervention in the area since it complicates things more. In spite of the peaceful strategy benefits in some fields like: fighting terrorism and organized crime, but it still faces many challenges at least at the remote latitude. This latter makes it search for future solutions to ensure its national peace based on the belief that the region's peace can be through Algeria's peace.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من احبهم ولا يتوقف القلب على الخفقان حبا لهم ولا يتصور العقل هذه الحياة دونهم براية بـــــــــ:

أبي الحبيب قد أكون يوما قد أجحفت في حقك وحرمتك من التعبير عن حبي لك لكن كل نجاح في حياتي أهديه لك وكل مركز وصلت إليه وسأصل إليه إن شاء الله فهو بفضلك انت، فشكرا على كل ما قدمته لي في حياتي وإن استمريت فلن تكفيك كل كلمات الود والشكر لتعبر لك عما أحمله في قلبي أوامك الله يا موجهي العظيم وأطال عمرك

أمي الغالية نبع الحنان ومنبت العطاء بهجة البيت ومصدر السعادة لك مني كل عبارات الحب والمودة كنت ولا زلت ملهمتي في الصبر والعناد، أحبك كثيرا حفظك الله لي وقدرني على اسعادك وتعويضك كل ما عانيته بسببي ولأجلي

أخواي طارق وحكيم اللذان كانا لي السند في كل مراحل عمري ،أختاي حنان وناوية اللتان شكلتا مصدر الدعم حتى وصولي لهذه المرحلة في حياتي

إلى زوجة أخي فاطمة الزهراء التي اعتبرها الأخت التي لم تلدها امي التي لطالما تفهمت أفكاري وشجعتني على تحقيق طموحاتي، إلى أولاد اخوتي علاء وعبد الرحمان نور عيني وبهجة قلبي، وبنات اخوتي ياسمين قرة عين عمتها وراما ملكة قلبي والكتكوتة الصغيرة غفران أميرة روحي أنا ،الى روح خالتي الحبيبة حليمة رحمها الله وابنتا خالتي نسرين ولية

إلى كل اساتذتي على مدار خمس سنوات خاصة الاستاذ سلطاني علي، الأستاذة قادري مليكة، الاستاذ مباركي التهامي والاستاذ عبداوي محمد لطالما كنتم مصدر فخرا لي تعلمت منكم الكثير شكرا

إلى كل زملائي وأصدقائي في العلوم السياسية الذين جمعتني بهم سنوات من الدراسة محملة بالحب والاحترام وأخص بالذكر صديق طفولتي جدلة محمد مصدق والأخ الذي لم تلده أمي شريفي نصر الدين، وصديقاتي الحبيبات نصيرة، حنان، سعيدة، خميسة، أسيا، وسيلة وناريمان.

إلى أصدقائي في الكفاح والاضراب وأمور الشغب الذين تعلمت معهم معنى الوفاء بالعهود والثبات على المبدأ علاء، سيف، نزير، شاكر، وناريمان.

الى كل من نساهم قلمي وهم في قلبي موجودون، إلى من أبعدهم الزمن أو المسافات عنا وهم في العقل محفورون، إلى كل من أحبني وأخلص في حبي وتمنى لي خيرا.

سميـــــة

شكر وعرفان

يرجع الفضل كل الفضل أولا وآخرا إلى الله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إتمام هذا العمل فبرونه لا تتمم الأعمال ولا تكتب الأقلام ولا يختم الكلام فحمدا لله طويلا والشكر لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا.

كما أشكر لكل أساتذة العلوم السياسية الذين ساهموا في وصولي إلى هذه المرحلة، وأخص بالذكر الأستاذ «باويس بن حمة» الذي لم يبخلني بمعلوماته ووقوفه إلى جانبي طيلة مدة إشرافه عني، كما كان دائما مميزا بحضوره ومواقفه الشجاعة والمقدامة سدد الله خطاه ووفقه إلى ما يصبو إليه فنعم الأستاذ هو علما وخلقا

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت فيما قصدت، والحمد لله من قبل ومن بعد.

الباحثة

فهـــــرس المحتويـــــات

العنـــــــوان	الصفحة
مقدمة.....	**1**
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية لتحليل الأمن القومي	
المبحث الأول: ماهية الأمن	9
المطلب الأول: الأمن في اللغة	9
المطلب الثاني: الأمن في الاصطلاح	10
المبحث الثاني: الأمن: المستويات والأبعاد.....	11
المطلب الأول: مستويات الأمن	11
الفرع الأول: المستوى الدولي	11
الفرع الثاني: المستوى الوطني	12
الفرع الثالث: المستوى الفردي	12
المطلب الثاني: أبعاد الأمن	13
الفرع الأول: البعد العسكري	13
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي	14
الفرع الثالث: البعد الاجتماعي/المجتمعي.....	15
المبحث الثالث: ماهية الأمن القومي	17
المطلب الأول: التأصيل التاريخي	17
المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي	18
الفرع الأول: اتجاهات تفسير الأمن القومي	18
الفرع الثاني: مفهوم الأمن القومي.....	20
المطلب الثالث: الأمن القومي والمفاهيم المتداخلة	21
الفرع الأول: الأمن الوطني	21
الفرع الثاني: الأمن الإقليمي	22
الفرع الثالث: السياسات العليا	23
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول	24
الفصل الثاني: التهديدات الأمنية من منظور الأمن القومي الجزائري	
المبحث الأول: محددات الأمن القومي الجزائري.....	25
المطلب الأول: المحددات الهيكلية	26
المطلب الثاني: المحددات النسقية	26
المطلب الثالث: المحددات التكيفية	26
المبحث الثاني: ماهية العقيدة الأمنية الجزائرية	27
المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية	27
المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية	28
الفرع الأول: المحدد التاريخي.....	28

فهـــــرس المحتويـــــات

الفرع الثاني: المحدد الأيديولوجي..... 29
الفرع الثالث: المحدد الجغرافي..... 29
المطلب الثالث: مضامين العقيدة الأمنية..... 30
المطلب الرابع: الجيش الجزائري..... 31
الفرع الاول: التعداد البشري..... 31
الفرع الثاني: العضوية في الاتفاقيات العسكرية..... 32
الفرع الثالث: العضوية في الحوار المتوسطي..... 32
الفرع الرابع: العضوية في الاتفاقيات العسكرية 32
الفرع الخامس: الاستقلالية المالية..... 33
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري..... 33
المطلب الأول: الإرهاب 34
الفرع الأول: مفهوم الإرهاب..... 34
الفرع الثاني: أسباب الإرهاب 36
الفرع الثالث: تأثير ظاهرة الارهاب على الأمن القومي الجزائري 37
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة 39
الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة 39
الفرع الثالث: أشكال الجريمة المنظمة 41
الفرع الثالث: تأثير الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري..... 41
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية 43
الفرع الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية 43
الفرع الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية 45
الفرع الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري 46
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني 49
الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية
المبحث الأول: على المستويات الداخلي، الإقليمي والدولي 50
المطلب الأول: على المستوى الداخلي 50
المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي 52
الفرع الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار المغرب العربي 52
الفرع الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الأفريقي..... 53
المطلب الثالث: على المستوى الدولي..... 63
المبحث الثاني: تقييم الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية 65
المطلب الأول: الجانب الايجابي للاستراتيجيات الأمنية الجزائرية 65
المطلب الثاني: الجانب السلبي للاستراتيجيات الأمنية الجزائرية 66
المطلب الثالث: تحديات الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية 68

فهـــــرس المحتويـــــات

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث..... 71
الخاتمة..... 72
قائمة المراجع..... 74

مقدمة

لطالما شكل الأمن هاجسا للشعوب و الدول على حد سواء منذ القدم بحيث يظل الهدف الاسمى والغاية الفضلى التي تسعى الحكومات الى تحقيقها على الكثير من الاصعدة ومختلف المستويات، ورغم كل التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم، لازال يتراس سلم اولويات الدول خاصة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من احداث وتفاعلات، فقد عرف عالم ما بعد الحرب الباردة الكثير من التغيرات التي مست كل الميادين وكان ابرزها التغير في مصادر التهديد الذي ادى بالضرورة الى التحول في مفهوم الامن حيث انتقل هذا الاخير من المفهوم التقليدي الذي يتعلق بالأساس بالمجال العسكري (الأمن الصلب) إلى مفهوم شامل موسع و معمق من حيث المجالات والابعاد و المستويات(الامن اللين)، وعلى هذا الاساس فان التهديدات الامنية اصبحت تحمل طابعا عابرا للحدود صعب من مهمة الدول التصدي لهذا النوع من التهديد منفردة وعليه اصبحت العلاقات بين الوحدات الدولية مبنية على سياسة التعاون والتكتل من اجل القضاء على التهديدات الامنية الجديدة او على الاقل التقليل من حدتها.

1 / أهمية الموضوع:

القارة الإفريقية بكل مميزاتها كانت ولازالت محل اطماع الكثيرين، لذلك فدول القارة لا تخلص من المشاكل والنزاعات والخلافات بكل انواعها، وبسبب موقعها الجيواستراتيجي وثرواتها باتت تعاني من مختلف انواع التهديد الامني خاصة في شمال القارة فنظرا لاتساع الرقعة الجغرافية وتوفر كل العوامل الطبيعية والمادية لانتشار الجريمة بأشكالها المتعددة داخل وبين الدول المنطقة ولعل الجزائر من بين ابرز الدول التي عانت ولازالت تعاني من هذه التهديدات التي اصبحت تؤرق الحكومة الجزائرية وهذا ما ادى الى سعي الدولة بكل الطرق الى ضمان امنها واستقرارها في ظل تزايد حدة و انتشار التهديدات الامنية في المنطقة هذا من جهة، و من جهة اخرى فالجزائر تحظى بمكانة قارية مميزة جعلتها في مصف الدول الرامية سياستها الى العمل على استتباب الامن في القارة بشكل عام وامنها القومي بشكل خاص، بحيث يتحقق امن المنطقة بضمان الامن الجزائري بحكم موقعها، تاريخها، ثرواتها، و مكانتها الاقليمية و الدولية.

2/ أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الموضوعية: تتعلق الأسباب الموضوعية بحجم الموضوع محل الدراسة وما يحظى به من اهمية سواء من الناحية الاكاديمية او الناحية الواقعية وما يمكن ان تحققه دراسة الامن الجزائري واستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات من مزايا كون امن الدولة الجزائرية يعني امن منطقة جيواستراتيجية كاملة بأبعادها المغاربية المتوسطية والعربية وبعد الساحل الإفريقي.

ب/ الاسباب الذاتية: تتعلق الأسباب الذاتية بكوني باحثة اكاديمية تشكل حلقة من برنامج بحث متكامل اهتم بدراسة المواضيع و القضايا التي تخص منطقة انتمائي التي تتفاعل فيها كل العوامل من اجل ايجاد تصور ذاتي حول الامن القومي الجزائري و كيفية سعي الدولة لتحقيقه ومن ثم المحافظة عليه، كون الجزائر دولة ذات موقع ومكانة استراتيجيين جعلها منطقة تهديد وبيئة لظهور التهديدات الامنية المعاصرة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية:

3- **مجال الدراسة:** يتم دراسة الموضوع من خلال تحديد ما يلي:

أ/ **الحدود الموضوعية:**

سيتم التطرق في هذا الموضوع الى اهم التهديدات الامنية التي تتعرض الامن القومي الجزائري بناء على العقيدة الامنية الجزائرية التي تحدد هذه الاخيرة في الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كما سيتم التعرض لأبرز الاستراتيجيات الامنية الجزائرية داخليا وخارجيا لمكافحة هذه التهديدات في المنطقة.

ب/ **الحدود المكانية:**

تتحدد مشكلة البحث في اطار مكاني يرتبط اساسا بموقع الجزائر ضمن دوائر جيوسياسية اربعة: المغاربية، المتوسطية، العربية، والساحل الافريقي، حيث تركز الجزائر على الدائرة الافريقية والمغاربية لضمان امنها القومي، ومن خلاله تضمن امن المنطقة، وضمن هذا المجال تتسع الحلقة لتشمل دول كثيرة يقترن امنها بالضرورة بأمن الجزائر.

جـــ/ **الحدود الزمانية:**

رغم التاريخ الطويل لمنطقة شمال افريقيا عموما والجزائر خصوصا مع التهديدات الامنية، الا ان اشكالية الموضوع ستطرح ضمن نطاق زمني مداه الاقصى العشر سنوات الاخيرة 2004- 2014 نظرا لتزايد التحدي الامني بكل انواعه وانتشاره الفظيع في المنطقة بفعل مجموعة من العوامل الداخلية، الاقليمية والدولية ما ادى الى ايجاد وصياغة استراتيجيات جديدة من طرف دول المنطقة خاصة الجزائر للتعامل مع حدة خطر هذا النوع من التهديدات ابرزها: الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

4- **أهداف الموضوع:**

أ/ العلمية: الباحث في المجال الاكاديمي يسعى الى اثراء الميدان بإنتاج علمي و فكري يتماشى مع متطلبات الواقع المعيش، خاصة باحث العلوم السياسية فهو يحمل على عاتقه مسؤولية الاطلاع على مواضيع بحث جديدة و اطلاع غيره عليها من وجهة نظر علمية موضوعية يمكن ان تشكل ارضية لدراسات مستقبلية اخرى، وموضوع الامن القومي الجزائري واستراتيجية مواجهة التهديدات يعتبر حديثا نوعا ما لذلك فالخوض في دراسته يؤدي الى ايجاد او افكار حوله من شانها ان تساعد المختصين من طلبة و باحثين في هذا الموضوع والمواضيع المتشابهة الاخرى بحيث يعتبر كبناء لأرضية علمية في مجال الامن الجزائري تفتح الباب في المجال الاكاديمي امام التعمق في دراسة هذا الموضوع.

ب/ العملية: تتمحور الأهداف العملية حول التوصل الى امكانية تحقيق الامن القومي الجزائري كان لابد من التعرف على التهديدات الامنية التي تعترضه وقد ارتأينا اتخاذ الجريمة المنظمة والارهاب والهجرة غير الشرعية كأخطر التهديدات الحالية بطبيعتها العابرة للحدود، وابرز الامثلة للتعامل مع هذه التهديدات ومحاولة اقتراح بعض الحلول للتصدي لها بفاعلية اكبر وخسائر اقل.

5/ **مشكلة الدراسة:** الإشكالية:

ومن هنا يمكن طرح السؤال المركزي التالي:

الى أي مدى يمكن ان يتأثر الامن القومي الجزائري بالتهديدات الامنية المتعددة والمتداخلة المرتبطة بدول المنطقة في ظل وجود استراتيجيات داخلية وخارجية مختلفة لمواجهة هذه التهديدات في سبيل حفظ السلم والامن في المنطقة؟

الاسئلة الفرعية:

1- ما هو مفهوم الأمن القومي؟ واين يكمن الفرق بينه وبين الامن الوطني؟

2- ما هي محددات الأمن القومي الجزائري؟ وماهي ابرز مبادئ العقيدة الامنية الجزائرية؟

3- على أي أساس تقوم الإستراتيجية الامنية الجزائرية؟ وهل هي كفيلة بمواجهة التهديد الامني في المنطقة؟

وللإجابة على كل هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

6/ الفرضيات:

1- إن الدولة تكون آمنة عندما توفر استراتيجيات خاصة بحماية امنها القومي وهو ما ينعكس بالضرورة على استقرار الامن الوطني.

2- يتحدد تصور التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري بناء على العقيدة الامنية الجزائرية في سبيل مواجهة هذه التهديدات.

3- كلما جمعت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بين المستوى الداخلي والخارجي كلما فعل ذلك من عملها على مكافحة التهديدات الامنية التماثلية واللاتماثلية في المنطقة.

7/ الدراسات والأدبيات السابقة:

قد لا يخلو أي بحث او أي دراسة من الرجوع الى ما اجتهد فيه الباحثون داخل المجال السياسي في نفس الموضوع محل الدراسة، حيث نجد ان اغلب المؤلفات او البحوث التي تناولت موضوع الامن الجزائري لم تفصل في دراسة هذا الموضوع اما لحساسيته او لتداخل العوامل المؤثرة فيه، بحيث لا يمكن التحدث عن الأمن الجزائري دون تحديد الدوائر الجيوسياسية للجزائر أي بالتحديد اربع أساسية: المغاربية، العربية، الافريقية، والمتوسطية، اما بالنسبة للدراسات التي تخص التهديدات الأمنية فهي كثيرة من الجانب الكمي مقارنة بموضوع الامن الجزائري، وفي خضم البحث في هذا الموضوع اعتمدنا لمجموعة من الدراسات اهمها:

كتاب بعنوان:" الامن الوطني" للدكتور **فايز محمد الدويري** حيث يركز في متنه على الأمن والامن الوطني\القومي بتعريفاته، مستوياته، وأبعاده وأهم التهديدات الامنية المعاصرة التي تقف عائقا امام تحقيق هذا الاخير وأبرزها الارهاب الدولي، كما يركز على عوامل كثيرة يتم من خلالها تجنب هذا النوع من التهديد اهمها التربية الوطنية التي تهيا للإنسان العيش في مجتمع معين ويتكيف سليما مع نظمه وقواعده وقوانينه، كما تقوى شعور الفرد بالانتماء لوطنه وتقوية ايمانه، وثانيها التنشئة السياسية وأثر هذا العامل في مجال الدراسات النظرية، حيث تعبر على عملية لغرس المبادئ والقيم والممارسات الثورية لخلق نوع من الافراد قادر على تنمية مجتمعه والحفاظ على بقائه.

- وكتاب ثاني للدكتور **عبد النور بن عنتر** بعنوان "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، اوروبا والحلف الاطلسي"، حيث يحاول فيه الكاتب ان يوضح دور الابعاد الجيوسياسية على الامن القومي الجزائري، ويختار البعد المتوسطي الذي بات مؤخرا من بين أهم الابعاد التي تركز عليها

حكومات شمال وجنوب المتوسط لإدراك الامن في المنطقة، ومن جهة اخرى فالمتوسط بمميزاته وامتيازاته المختلفة أصبح فضاء لانتشار أهم التهديدات الامنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والجزائر تمثل مكون مهما أساسيا في العملية الامنية في المنطقة بفضل استراتيجيتها الناجعة وخبرتها الطويلة في مجال مكافحة هذا النوع من التهديدات خاصة الارهاب.

– هذا اضافة الى مذكرة ماجستير للأستاذ **شاكر ظريف** بعنوان:" البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: التحديات والرهانات" حيث يعمل الاستاذ في هذا البحث على ابراز دور الجزائر المحوري في عملية بناء السلام في المنطقة من خلال استراتيجيتها الأمنية المبنية على الجمع بين الطرق الدبلوماسية و الحل العسكري كون الساحل يعبر على امتداد طبيعي للأمن القومي الجزائري، ومهمة الجزائر تتمحور حول لعب الدور الاقليمي المنوط بها خاصة وانها ترفض التدخل الاجنبي بكل اشكاله اقتناعا منها أنه لا يزيد الامور الا تعقيدا، وما دل على ذلك هو المنحى الخطير الذي اخذته الامور في ليبيا بعد تدخل الدول الاجنبية بقيادة الحلف الاطلسي، لذا فالجزائر ترى في الحل السلمي الطريق الافضل نحو استتباب الأمن في المنطقة وهو ما تحاول جاهدة لضمانه عبر المتوسط بين الاطراف المتصارعة في مالي مثلا.

8/ صعوبات الدراسة:

– يعتبر موضوع الأمن القومي الجزائري من المواضيع الكبيرة التي يصعب التحكم فيه نظرا لكثرة المتغيرات وصعوبة ضبط اشكالية البحث، بحيث يتطلب الالمام به دراسة معمقة الا أن هذه الدراسة مقيدة بمعايير منهجية وموضوعية في الصياغة مما جعلنا نتطرق لاهم المحاور الرئيسية فقط دون التفصيل فيها.

– تم تحديد المجال الزماني للدراسة في عشر سنوات مما شكل صعوبة كبيرة للإلمام بكامل الأحداث التي شهدتها المنطقة نظرا لكثرتها وتسارع وتيرتها، لذا فالتركيز كان على إعطاء أهم الأحداث باختصار.

– تتوفر في موضوع تهديدات الأمن القومي الجزائري مراجع باللغات الاجنبية بحيث هذا اوجد صعوبة الترجمة خاصة وأن ضيق الوقت لم يكن في صالح هذه الدراسة من اجل الاعتماد على عدد كبير من المراجع الأكاديمية المترجمة.

9/ منهجية الدراسة:

أ/ المناهج:

المنهج الوصفي التحليلي: بما أن أي ظاهرة تستحق الوصف والتحليل، تم استعمال المنهج الوصفي للإحاطة بظاهرة التهديدات الامنية التي تمس الأمن القومي الجزائري واعطاء تحليل للاستراتيجيات المتبعة في مواجهة هذه التهديدات.

منهج دراسة الحالة:

تم استخدام هذا المنهج من أجل التعمق في دراسة الموضوع من خلال تسليط الضوء على الجزائر كاطار مكاني يتم فيه تحليل التهديدات الامنية والاستراتيجيات الممكنة لمكافحتها، إلا انه لم يعتمد عليه بشكل كبير نظرا لأن الدراسة كاملة تقوم على حالة واحدة حسب الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر وأيضا حسب أبعاد أمنها القومي المغاربية، الافريقية والمتوسطية.

المنهج التاريخي: تم استخدام هذا المنهج لعرض كرونولوجيا تطور بعض الأحداث في المنطقة خاصة وأننا نتحدث عن فترة زمنية تتحدد بالعشر السنوات الأخيرة، كما نتحدث عن الأمن في إطار منطقة جيوسياسية تضم العديد من الدول.

ب/ الاقترابات:

الاقتراب النسقي: وتم اعتماده لدراسة النسق العام لاستراتيجية الجزائر في مكافحة التهديدات الأمنية في إطار السعي لتحقيق الأمن القومي الجزائري بالتركيز على أهم المحطات التي توقفت عندها هذه الاستراتيجية.

الاقتراب الوظيفي: وذلك من خلال العمل على ابراز الدور الذي تلعبه الجزائر في العملية الأمنية في منطقة ذات أبعاد جيوسياسية مختلفة من خلال عرض آليات الاستراتيجية الأمنية الجزائرية الرامية لتحقيق الأمن القومي الجزائري بصفة خاصة وأمن المنطقة بصفة عامة.

10/ تحديد المفاهيم والمصطلحات:

– **الأمن القومي:** جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة في كافة المجالات وفي حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية.

– **الأمن الوطني:** قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.

– التهديدات اللاتماثلية: هي ذلك النوع من التهديدات الذي ظهر بعد الحرب الباردة ويعبر على تهديدات غير دولاتية وأخذ طبيعة عابرة للحدود كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية .

11–خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول اساسية:

الفصل الاول: مقاربة مفاهيمية لتحليل المن القومي

قد تم التطرق في هذا الفصل الى الاطار المفاهيمي للأمن الخاص بالدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل بدوره الى ثلاث مباحث؛ حيث تناولنا في المبحث الاول الى ماهية الامن اي محاولة التعرض لاهم المفاهيم التي قدمت لهذا الاخير وذلك عن طريق مطلبين اثنين الاول في اللغة والثاني في الاصطلاح، وتطرق المبحث الثاني إلى أبعاد ومستويات الأمن، هذا إضافة الى المبحث الثالث الذي استعرض ماهية الأمن القومي كمصطلح يتناول كثيرا في أدبيات الدراسة في العلوم السياسية ويتداخل مع العديد من المفاهيم كالأمن الوطني والأمن الاقليمي والسياسات العليا، وهذا ما حملته مطالب المبحث الثالث، اضافة الى ملخص عام عن الفصل الاول.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية من منظور العقيدة الأمنية الجزائرية

كما قسمنا الفصل الثاني الى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الاول إلى محددات الأمن القومي الهيكلية، النسقية، والتكيفية في ثلاث مطالب، فيما تناول المبحث الثاني ماهية العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث المفهوم، المحددات والمضامين، وخصص المبحث الأخير للتهديدات الامنية حيث قسم الى ثلاث مطالب: الارهاب الجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية

تم ضمن هذا الفصل التعرض في المبحث الأول للاستراتيجية الجزائرية ودورها في مكافحة التهديدات الأمنية على المستويات الداخلي، الاقليمي والدولي، ثم تقييمها من حيث ابراز ايجابياتها وسلبياتها والتحديات التي تعترضها في المبحث الثاني.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية لتحليل الأمن القومـــــــــــي

يعتبر الأمن عاملا أساسيا لازدهار الأمم والشعوب وسببا حتميا لتحقيق التنمية داخل المجتمعات والدول، وكغيره من المصطلحات في ميدان العلوم السياسية فهو يلقى نوعا من الغموض لذا اختلف المفكرون ودارسو العلاقات الدولية حول تعريفه خاصة اصطلاحا ومنه اشتقت العديد من المصطلحات المتشابهة كالأمن القومي والأمن الوطني ومن خلال هذا الفصل سيتم التوضيح لكل المصطلحات.

المبحث الأول: ماهية الأمن

للتوصل لمعرفة مفهوم الأمن علينا التطرق لتعريف الأمن لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: الأمن في اللغة

هو نقيض الخوف وهو يعني "السلامة" وكلمة الأمن لغة مصدر الفعل أمن أمن وأمانة وأمنة، أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، أمن من الشر أي سلم منه. وكذلك يقال أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه. وهي هنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حماية من الخطر.[1]

عرف الامن أيضا في معاجم اللغة "لسان العرب ابن منظور" بانه: "الامن الامان يعني وقد امنت فانا أمن أمنت غيري من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف"[2]

في اللغة الانجليزية ترجع كلمة "Security" الى اصلها اللاتيني securus وsecuritas المستنبطة من الكلمة المركبة sine وcura حيث نعني الاولى "بدون" وتعني الثانية "اضطراب". وبالتالي فكلمة sine cura تعني "بدون اضطراب".[3]

ومن هذه التعاريف اللغوية يظهر لنا أن الأمن يتعلق اساسا بعدم وجود اي شكل من اشكال التهديد وعليه فان الأمن هو نقيض للخوف وكل ما يدل عليه كالحرب، ويقابله في المعنى نفسه: السلام السكينة والاطمئنان.

---

[1]– ابراهيم مذكور، **المعجم الوجيز**، (القاهرة: مجمع اللغة العربية،1982)، ص 25.

[2]– ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير واخرون، (القاهرة: دار المعارف، 1979)، ص254.

[3]– جون بيليس وستيف سميث، **السياسة العالمية**، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 254.

المطلب الثاني: الأمن في الاصطلاح

أما المعنى الاصطلاحي للأمن فهو ذلك الظرف لنمو الحياة الاجتماعية و ازدهارها و هو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا بل إنه من ألزم الضروريات لوقف كيان الدولة و تأكيد استقلالها"[1]

ويعرفه "هنري كسينجر" « Henry Kissenger » بأنه: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

ولكن "ماكنمار" « Macknamer"» وهو أبرز من نظر لمفهوم الأمن و ربطه مع التنمية بعلاقة ترابطية عضوية حيث قال: "إن الأمن يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وقال: "إن الأمن الحقيقي للدولة بنبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[2]

وعرفه "ارنولد وولفر" Arnold wolfer » بأنه: "غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي، أما من جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم" ·

ومن بين أحدث التعريفات الموجهة للأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف "باري بوزان" Parry Buzan أحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن بأنه: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية"·

[1]– محمد منير العيسى، "**مفهوم الامن في الاسلام**"، مجلة الدراسات الامنية، العدد الاول، جوان 2004، ص1·

[2]– عادل زغاغ، "**اعادة مفهوم الامن**"، برنامج بحث في الأمن المجتمعي، تم تصفح الموقع في 25·5·2015 على الساعة 10:30 **http:// geoties·com**

المبحث الثاني: الأمن: المستويات والأبعاد

إذا تحدثنا عن الأمن بمفهومه التقليدي، فنحن نتحدث بالضرورة عن الأمن العسكري حيث لم تكن الدول على قدر من السلم و الأمن دون تحقيق درجة عالية من التقدم العسكري كما و نوعا، أي كانت الدول ترى بأن أمنها لا يتحقق إلا بضمان تحقيق قدر كافي من القوة العسكرية التي تضمن بالضرورة أمن الدولة و سلامة ترابها و أراضيها ضد أي عدوان أجنبي، وهنا يمكن القول أن الأمن منذ القديم إلى فترة ما قبل الحرب الباردة كان له بعد واحد و هو العسكري ومستوى واحد وهو الوطني، إلا أن نهاية الحرب الباردة قلبت كل الموازين ووضعت أبعاد و مستويات جديدة للأمن بتطورها الأخير من المفهوم التقليدي إلى الشامل.

المطلب الأول: مستويات الأمن

رغم أنه لم يتم الاتفاق الكلي على مستويات الأمن إلا أنه كان هناك توافق بالأغلبية على ثلاث مستويات أساسية:

الفرع الأول: المستوى الدولي

يقوم هذا المستوى على فكرة مفادها أن أي اعتداء يقع على أي دولة مهما كانت صغيرة يعد اعتداء على الجماعة الدولية ككل، وبالتالي فإن مسؤولية هذا العدوان أو ردعه لا تقع على الدولة المعتدى عليها وحدها وإنما هي مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجماعة الدولية ككل.[1]

كما أن الانفتاح الذي ميز النظام الدولي بعد الحرب الباردة جعل من الصعب على الدول البقاء في عزلة من القضايا الدولية نظرا لزيادة الترابط بين القضايا الداخلية والخارجية، بحيث أصبح ما يحدث في مختلف أنحاء العالم من تفاعلات و أحداث يمس بمصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى تلك الدول لبعيدة عن مسرح الأحداث جغرافيا. فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على

[1]– فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص85.

متغيرات وعوامل داخلية مما يعنى أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزء من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات.[1]

الفرع الثاني: المستوى الوطني

ويقصد به ضمان تأمين الدولة من الداخل مع القدرة على دفع التهديد الخارجي وصولا لتحقيق حياة آمنة في إطار حدود الدولة والتزاماتها السياسية ويعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن والذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا ونهج كل السبل الممكنة في ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه[2].

فالأمن على المستوى الداخلي (الوطني) يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤشرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة باختصار فهو حالة من الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون الخوف و التي تعتمد عادة على الإمكانات والقدرات الذاتية للدولة على قرارها السياسي[3]

الفرع الثالث: المستوى الفردي

يعتبر هذا المستوى جديدا نوعا ما في العلاقات الدولية نظرا لأنه أحد إفرازات نهاية الحرب الباردة نتيجة للتغيير على مستوى مصادر التهديد التي أصبحت هذه الأخيرة تؤثر بشكل مباشر على الفرد ما استدعى وجوب تحقيق الامن الإنساني الذي جوهره الفرد، والذي يعني بالضرورة التخلص من كافة التهديدات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التي تمس باستقرار الإنسان و طمأنينته.[4]

---

[1]- *John Burton, » **Global Conflicts**",(M Brigton: M Wheat, shcop books,1984), pp7,8*

[2]– فايز محمد الدويري، **المرجع السابق**،ص83.

[3]– أحمد الرشيدي وآخرون، **مدخل للعلوم السياسية، الاقتصادية والإستراتيجية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف)، 2009، ص 53.

[4]– لامية فريحة، راضية لعور وسميرة شرايطية، "**تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساته على العلاقات الأورو–مغاربية**"، مذكرة ليسانس (جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007) ص ص53 51.

كما يقصد به تحقيق السكينة و الطمأنينة للفرد باعتباره إنسانا، وذلك بضمان سلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو ماله و بعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يهدده،[1] والأمن الفردي لا يتحقق بجهود دولة لوحدها أو منظمة بعينها بل بتظافر كل الجهود السياسية، الاقتصادية، الثقافية...و بين مختلف فواعل العلاقات الدولية من أجل تحقيق الأمن الفردي.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

بعد ما كان البعد العسكري هو المهيمن على مجال الدراسات الأمنية عبر التاريخ وخاصة أثناء فترة الحرب الباردة، شهد عالم ما بعد الحرب توسع كبير للأمن في الأبعاد الأساسية بفعل عوامل متعددة كان أبرزها التوسع في مفهوم الأمن، حيث تمثلت أبعاد الأمن ضمن سبع مجالات: الأمن الاقتصادي، الأمن العسكري، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الثقافي، الأمن الغذائي، وداخل كل بعد هناك أبعاد أخرى، ولكن من خلال هذا البحث سيتم التركيز علة ثلاثة أبعاد أساسية: الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي أو المجتمعي.

الفرع الأول: البعد العسكري

أو ما يعرف بالأمن العسكري وهو من أكثر أبعاد الأمن الوطني فعالية، كان ولازال البعد المهم و المسيطر في العلاقات الدولية وهو البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة الوطني وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي أو إلغائها تماما ووضعها تحت وصاية دولة أخرى.

و يتطلب هذا البعد إعداد قوات مسلحة بتسليح عصري مناسب و كاف لمواجهة الاعتداءات المحتملة وتتمتع بقابلية حركية عالية، وبمضاعفات القوة المطلوبة للدفاع عن حقوق الدولة السياسية وحماية الأهداف الحيوية وتحقيق الأهداف الوطنية داخليا و خارجيا وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية[2].

[1]– فايز محمد الدويري، **المرجع السابق**، ص83.

[2]– فايز محمد الدويري، **المرجع نفسه**، ص ص125،126.

و يعتمد البعد العسكري ببقية أبعاد الأمن الوطني ارتباطا شديدا، فضعف أيا منها يؤثر على القوة العسكرية و يضعفها بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية، فضعف البعد السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرارات استخدام القوات المسلحة في الوقت المناسب لحماية الأبعاد الأخرى، فيما يعد ضعف القدرة الاقتصادية من إمكانية بناء قوة مسلحة مناسبة الحجم مسلحة بأسلحة عصرية فعالة، بينما الضعف في البعد الاجتماعي يحد من حجم القوات المسلحة إذا كان تعداد الدولة محدودا أو لا يسمح المستوى التعليمي باستيعاب الأسلحة الحديثة.

أما إذا كانت الدولة ذات خصائص ثقافية متدنية أو قد تكون القوات المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية بسبب انتماء العاملين فيها الطائفي و الديني و الإيديولوجي مما يؤثر على أدائها القتالي كما أن القوة العسكرية تتأثر بإمكانات الصناعات الحربية في الدولة و درجة التقنية المتاح استخدامها منها و إمكانات علمائها في التطوير، ولسد هذا العجز فالبعد الاقتصادي سيتحمل أعباء ضخمة لاستيراد الأسلحة والمعدات القتالية الحديثة باهظة التكاليف.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

و يتجسد في ما يعرف بالأمن الاقتصادي و يشمل هذا الأخير على تدابير الحماية و الضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل و المسكن و الملبس و العلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في تحقيق الأمن الاقتصادي للناس الذي ينطوي على بعدين: بعد مادي و بعد نفسي[1].

وهناك من يربط الأمن الاقتصادي بعلاقة وثيقة بالتنمية المستدامة، حيث لا يمكن أن يتحقق الأمن الاقتصادي دون النجاح في تحقيق التنمية المستدامة من خلال؛[2] تحسين وزيادة مستوى المعيشة والارتقاء بنوعية حياة الناس، وتوفير فرص العمل و ضمان لمساواة في الوصول إلى هذه الوظائف، وإيجاد نظم وشبكات فعالة للضمان الاقتصادي و التكافل الاجتماعي، وتنمية مهارات قوة العمل

[1]- شريف بشرى، **الاقتصادات العربية**، (د م، 2003)، ص50.

[2]- سليمان الطفيلي، **المعرفة الاقتصادية القادمة وضرورة الأمن الاقتصادي**، (الرياض: دون دار نشر،2001)، ص101.

بالتدريب والتأهيل المستمر حتى تستطيع هذه القوة مواكبة أي تطور في اقتصاد الدولة، وإن تحقيق هذه العناصر يتطلب تظافر من قبل ثلاثة الجهات: الحكومة، الدفاع الأمني، الأفراد وإن الأمن الاقتصادي جزء من منظومة أمنية متكاملة يشملها مفهوم الأمن البشري الذي يقصد فيه التحرر من الخوف والحاجة أو بمعنى آخر تأمين المجتمع من الجوع و الفقر و المرض، وتأمين الدولة من فقدان السيادة والوقوع تحت السيطرة الأجنبية ففي المجال الاقتصادي لابد أن يستوعب هذا المفهوم المطالب الاقتصادية للمجتمع ورفاهيته وبالأخص القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية التي تستهدف بناء الإنسان وكرامته وحفظ حقوقه وواجباته فتتحقق في المجتمع ركائز الانتماء والولاء وهي الحرية والعدالة والمساواة

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي/المجتمعي

يعبر المجتمع على مجموعة من الأفراد يعيشون معا في رقعة جغرافية معينة تجمعهم روابط ثقافية ودينية ولديها شعور بالانتماء لمبادئهم والولاء لبعضهم ووطنهم يتشاركون في علاقات اجتماعية مختلفة.

والأمن الاجتماعي هو قدرة الجماعات "حكومات و أفراد" على حفظ و صيانة قيمهم الخاصة من العبث و الاندثار و البحث عن مكون أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذلك، ولقد اهتم الأمن الاجتماعي بقواعد التعايش الاجتماعي و طبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ضمن الوسط الاجتماعي، ويعرف "صامويل هنتغنتون" "Samuel Hunthington" الأمن المجتمعي بأنه: "قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته" أما الأمن الاجتماعي عند أستاذ علم الاجتماع "إحسان محمد الحسن" فإنه يعني: "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد أو الجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب والسرقة"[1].

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها و السبيل إلى رقيها لأنه يوفر للبيئة الأمنية العمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس

[1]– كمال السيد، مترجما، **صوت العولمة**، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، دون سنة النشر)، ص82.

ويشكل حافزا للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن الاجتماعي بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي.

كما يعتبر البعد الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثرا بمصادر التهديد الداخلية والخارجية، حيث تشكل الكثافة السكانية التوزيع السكاني والخصائص النوعية للسكان والتفاوت الكبير بين الطبقات (تآكل الطبقة الوسطى) و كثرة الطوائف والأعراق واللغات أبرز عوامل التهديد الداخلية فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة والصراع بين الأصالة والمعاصرة ونمط الثقافة الاستهلاكية المستوردة أبرز عوامل التهديد الخارجي.[1]

ويدخل في إطار البعد الاجتماعي أبعاد أخرى للأمن، كالبعد الصحي والبيئي ويمكن أن نعتبره يمس البعد الإنساني بصفة عامة.

[1]– فايز محمد الدويري، **المرجع السابق**، ص102.

المبحث الثالث: ماهية الأمن القومي

قد يغيب عن بال الكثيرين المعنى الحقيقي للأمن القومي و تطور هذا المفهوم عبر التاريخ، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لمفهومه والتأصيل التاريخي له عبر التوقف في أهم المحطات التاريخية التي مر بها.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي للأمن القومي

وجد مفهوم الأمن الوطني الذي يطلق عليه أحيانا تسمية الأمن القومي كفكر في تفسيرات مختلفة منذ أقدم الأزمان و بخاصة في البلدان التي ظهرت فيها حضارات عريقة كمصر وبلاد الرافدين و في عصر قوة الدولة الإسلامية، ولكن البداية الحقيقية استخدام هذا المفهوم كانت بعد معاهدة "واستفاليا 1648"، التي وضعت حدا لحرب استمرت 30 عاما من سنة 1618– 1648 بين الدول الموالية للكنيسة والمدافعة عن بقاء الدول تحت لوائها، والدول الأخرى التي تنادي بالحرية الدينية والاستقلال عن نفوذ الكنيسة ومن أهم ما حققته هذه المعاهدة:[1]

- استقلال الدول بعضها عن بعض.
- إقرار مبدأ المساواة بين الدول المستقلة.
- تعتبر فاتحة لما سمي فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات.
- الإعلان عن فكرة التوازن الدولي في أوروبا كقاعدة أساسية لحفظ السلم والتعاون الدولي ضد أي دولة تقوم بمحاولة خرق هذا المبدأ.

كما أن الملكة كاترين الثانية إمبراطورة روسيا لأربعة وثلاثين عاما وضعت مبدأ عدم قبول دولة قوية على حدود روسيا الجنوبية، ولا يزال هذا المبدأ أحد عناصر الإدراك المباشر للأمن القومي

[1]– دياب محمد، **الجغرافيا السياسية: منظورات معاصرة**، ط1،(القاهرة: المكتبة الأنجلو–مصرية، 1989)، ص82.

الروسي حتى في الوقت الحاضر[1]. وقد يعتبر هذا المبدأ حاليا تعبيرا على ما يعرف بالمعضلة الأمنية بين الدول.

ويمكن اعتبار عام 1948 المحطة أو المنصة التي انطلق منها مصطلح الأمن القومي في المسرح الأمريكي وبداية التشكيل التنظيمي والمؤسساتي له بصدور قانون الأمن القومي عام 1948 عن الكونغرس الأمريكي، لكن بقية دول العالم تأخرت في استخدام هذا المصطلح منطلقة من الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية كوسيلة لصياغة اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول رؤى مستقبلية، دون التركيز على تقديم مقاربات لصياغة أجوبة على ما يمكن أن يهدد السيادة الوطنية، أو وضعها في قوالب مستقلة ضمن الهيكل البيروقراطي للدولة، فكل ما اتفق على تعريفه لاحقا بالأمن القومي اندرج تحت إطار الدفاع أو الأمن الداخلي وأجهزتهما[2].

المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي

إن الأمن القومي كأي مفهوم أو مصطلح لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك في إطاره، مع التنبيه لخضوعه الدائم للتعديل و التطوير انسجاما مع التغيرات والعوامل التي أثرت و لا تزال في بروزه إلى ميدان التداول و التطبيق، فتعريف الأمن في القواميس يشير إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال الشعور بالأمان ببعديه النفسي (المعنوي) والمادي (الجسدي) مكانها.

الفرع الاول: اتجاهات تفسير الأمن القومي:

تسير تعريفات الأمن القومي وفق اتجاهين حسب رؤى الخبراء والاستراتيجيين:

1- الاتجاه التقليدي:

الذي يرى أن الأمن القومي هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها و بالتالي فإنه يعتبر أن الأمن العسكري هو كل شيء بالنسبة لمفهوم الأمن القومي للدولة وهنا يسيطر المفهوم

[1]- دياب محمد، **المرجع نفسه**، ص83.

[2]- فايز محمد الدويري، **المرجع السابق**،ص66.

العسكري للأمن عادة على سياسات الدول وهذا الاتجاه يقدم الأمن الوطني على أساس أنه القيمة الأعلى والأسمى في الدولة.

والذي تتقدم فيه البندقية على رغيف الخبز، وهو ما أسماه "ادم سميث" "Adam smith" مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع ، وبناء على هذا التعريف فإن العلاقات الدولية كانت تسير وفق الأسس التي ترى أنها علاقات مبنية على القوة العسكرية وأن النظام الدولي قائم على هذا الأساس، لذلك فإن على كل دولة أن تبني استراتيجية أمنها الوطني على أساس عسكري، وهذه هي فكرة النظرية الواقعية للعلاقات الدولية[1].

2- الاتجاه المعاصر:

وهو الذي فرضته معطيات الواقع الدولي المعاش بالإضافة إلى التغيرات التي أصابت النظام العالمي و تغير شكله من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية تهيمن فيه قوة واحدة على كل مجريات الأمور، وقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي الأثر الكبير في تغير مفهوم الأمن القومي أو الوطني خاصة إذا ما علمنا أن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي لم تكن عسكرية أو سياسية فحسب بل إن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لعبت الدور الأكبر في هذا الانهيار، مما جعل الأفكار والأنظار تتجه في هذا المجال نحو أنواع جديدة من الأمن لا تقل أهمية عن الأمن العسكري الذي يعتمد على الآلة العسكرية فقط مثل: الأمن الاجتماعي و الأمن الاقتصادي و الثقافي....المذكورة سلفا.

وكذلك فإن هذا الاتجاه متأثرا أيضا بالتغيرات التي حدثت في العالم و ظهور مفهوم العولمة، وتوسع مفهوم السوق وبدء الحديث عن الأمن الإنساني العالمي الجماعي والذي يعتبر أن العالم يشترك مع بعضه البعض في بناء مجتمع واحد مما جعل مهددات الأمن عالمية وتتطلب حلولا عالمية مشتركة وبالتالي نقل المفهوم من معناه الضيق إلى مفهوم أكثر اتساعا حيث تم وضع الأمن العسكري ضمن إطار مجتمعي يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[2]...

---

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012)، ص 27.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 28.

حسب هذين الاتجاهين فإن الأمن القومي كان في مفهومه البسيط يتعلق بالجانب العسكري للدولة حيث لا يمكن التحدث عن هذا الأخير إلا بوجود قوة عسكرية قادرة على تأمين الحدود وحفظ الممتلكات المادية والبشرية للدولة، أما الاتجاه الثاني فقد تطور مفهوم الأمن القومي وبات الجانب العسكري له علاقة وطيدة بباقي الميادين الاجتماعية حيث يستحيل فصله عن ما يعرف بالأمن الإنساني أي باختصار أمن الدولة من أمن الأفراد.

الفرع الثاني: مفهوم الأمن القومي

لقد تعددت وتباينت التعريفات بصدد الأمن القومي حتى أن قسما منها لم يفرق بينه و بين الأمن الوطني، إلا أنه ما هو مشترك بين كل هذه التعريفات التي جاءت حصيلة لدراسات متعددة، وفي ارتكازها على محور رئيسي للأمن المحافظة على الوجود الكياني للدولة أرضا و شعبا و نظاما.

ويشار إلى أن الأمريكي "والتر لبمان» « Walter LIPMAN » وضع عام 1943 أول تعريف حديث للأمن القومي بقوله: "إن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وتصبح قادرة في حالة التحدي على حماية تلك المصالح بشن الحرب"[1].

ويعرفه الأستاذ "حامد ربيع" بأنه: "مجموعة من القواعد الإجرائية التي يجب أن تحافظ على احترامها وأن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية".

وعلى المستوى الأكاديمي الوطني عرفت أكاديمية ناصر العسكرية العليا للأمن القومي بأنه: "الحفاظ على بقاء و استمرار الدولة و تأمين أراضيها ضد التهديدات الخارجية والداخلية، والمحافظة على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي وحماية ما يسود المجتمع من مبادئ وقيم وعقائد وقوانين وأعراف، بشكل عام القدر المعقول والملائم من المطالب الإنسانية للشعب مع تحقيق درجة عالية من حرية الإدارة في اتخاذ القرار".[2]

حسب ما تم ذكره فإن الأمن القومي كباقي المصطلحات في حقل العلوم السياسية يخضع للغموض وكل يفسره حسب فهمه وانتمائه وأهدافه ومصالحه، ويمكن اختصار تعريفه في كونه العمل على

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، (عمان: دار مجدلاوي، 2009)، ص26.

[2]– طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **الأمن السياسي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر)، 2009، ص83.

الحفاظ على الدولة ومقوماتها وشعبها وحدودها وإقليمها داخليا وخارجيا من مختلف التهديدات المادية والمعنوية، باستعمال مختلف الوسائل التي من شأنها أن تضمن ما يسمى الأمن الإقليمي.

المطلب الثالث: الأمن القومي والمفاهيم المتداخلة

يختلط لدى الكثيرين مفهوم الأمن القومي لبعض المفاهيم المتشابهة لذا ففي أغلب الأحيان يسئ البعض استخدام المفهوم الأصلح في المكان المناسب، ففي هذا المبحث سيتم التعرف على أبرز المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الأمن القومي.

الفرع الأول: الأمن الوطني National security

هناك اتجاهان يوحدان علاقة وطيدة بين الأمن القومي و الأمن الوطني، الاتجاه الأول لا يعطي أي فرق بين الأمن القومي والأمن الوطني ويعتبرهما مفهوم واحد، فيرى أنصار هذا الاتجاه أنهما على الأغلب هما مترادفتان دون أن تعني كلمة قومي أي مدلول ذا صفة قومية.

وبعض الدول يتماثل لديها المفهوم اللغوي للفظتين "وطني" "قومي" فتنطلق إسم الأمن القومي على أمن الدولة وأمن مجموعة من الدول كذلك من دون تفرقة فلا يعني لديها الامن القومي أي مدلول على قومية بذاتها.[1]

و يتفق بذلك المفهومان القومي والوطني على ركيزة أساسية وهي الحفاظ على الوجود الكياني للدولة أرضا و شعبا و نظاما.

أما الاتجاه الثاني فيرى أنصاره أن الأمن الوطني يختلف عن الأمن القومي حيث تفضل بعض الدول الفصل بين التسميتين فهي تخص بالأمن الوطني مفهومها لأمن نفسها (الدولة) وإجراءاتها للحفاظ على كيانها و مصالحها، في حدود ما تسمح به قدراتها بينما تعني بالأمن القومي أن مجموعة من الدول ذات مصلحة مشتركة وما تنفذه من معاهدات وتنظيمات لوقاية مصالحها المشتركة حماية لها ضد الغير، وفي كلا المفهومين ضمان مراعات التغيرات الخارجية (الدولية و الإقليمية) تكون محل اعتبار.[2]

---

[1]– هايل عبد المولى طشوش، **المرجع السابق**، ص25.

[2]– فايز محمد الدويري، **المرجع نفسه**، ص ص 83،84.

وحسب الدراسات فإن العلاقة التي تجمع الأمن الوطني بالأمن القومي هي علاقة تداخل وذلك لأن الأمن الوطني يعتبر هو نفسه الأمن القومي في حال الدولة الأمة فنقول: الدولة الفرنسية/الأمة الفرنسية ولكنهما يختلفان في الحالة العربية، فنحن أمة مقسمة إلى ثلاث وعشرين كيانا سياسيا، لكل منها نظامه السياسي المستقل الساعي إلى تأمين مصالحه الحيوية ولو على حساب الأمن القومي العربي أحيانا في حالة الأمة العربية، ويضاف إلى مستويات الأمن مستوى الأمن القومي العربي الذي يتكون من مجموع أصول الدول العربية شريطة أن يشكل الأمن الوطني/القطري لأي دولة عربية لبنة سليمة في البناء العربي[1].

الفرع الثاني: الأمن الإقليمي Regional security

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له و قد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، بظهور تنظيم إقليميا اهتمت معظم دول العالم به وهو جامعة الدول العربية عام 1945،إعتمادا على القومية العربية التي تجمع شعوب هذا التنظيم إضافة إلى تجاورها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد والتشابه السكاني (دين، لغة، تقاليد) والانتماء الإقليمي الواحد وهو ما لم يتجمع في أي تنظيم إقليمي آخر، هنا يصبح الأمن الإقليمي هو نفسه الأمن القومي.

كما يعتبر الأمن الإقليمي مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ويتخذ الأمن الإقليمي مسميات مختلفة وعديدة حسب المنطقة أو الإقليم الذي يتصف به. أما في إطار النظام الإقليمي العربي يطلق عليه الأمن القومي العربي، في حين يطلق عليه فيما يتعلق بأوروبا بنظام الأمن الأوروبي[2]، حسب هذه الرؤيا هناك تداخل بين الأمن القومي والأمن الإقليمي.

[1]– محمد غالب بكزادة، **الأمن و إدارة أمن المؤتمرات**، (القاهرة: دار الفجر، 1999)، ص31.

[2]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **المرجع السابق**، ص 80.

الفرع الثالث: السياسات العليا High Politics

إن المقصود بعبارة السياسات العليا للدولة هو كل ما يتعلق بسياسة الدولة الداخلية أو الخارجية، ومن ثمة فهي تشمل كافة الأساليب والنظم التي تستخدمها الدولة في تنظيم الشؤون الداخلية كالقرارات والتنظيمات المتعلقة بالأحزاب السياسية، أو الأمن الداخلي أو القرارات السياسية أو الاقتصادية المتعلقة بجهاز الحكم في الدولة، أما السياسة الخارجية فهي تتعلق بأسلوب إدارة العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى[1].

و لعل تعريف السياسات العليا يضعها في خانة مساوية مع الأمن القومي، لكن في الحقيقة هي أشمل من هذا الأخير كونه يعتبر جزء منها ومن خلالها يتم تحقيق الأمن القومي.

[1]– طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **المرجع السابق**، ص368.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل ان الامن كمتحكم رئيسي في زمام العلاقات الدولية انتقل من مفهومه التقليدي المتعلق اساسا بالجانب العسكري قبل وابان الحرب الباردة الى مفهومه الحديث الموسع والشامل الذي بات يتعلق بمختلف مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... وهذا التوسع شمل بالضرورة ابعاده ومستوياته نظرا للتغيرات الجوهرية التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة؛ حيث اصبح لا يمكن التحدث عن امن كلي للدول من دون ضمان هذا الاخير بكل ابعاده ومختلف مستوياته.

كما أن هناك دائما غلط كبير او على الاقل غموض في تفسير مفهوم الأمن القومي، إلا أن استعمال هذا المصطلح مدرج تاريخيا بظهور مفهوم الدولة بشكلها الحديث بعد معاهدة وستفاليا 1648لكن الامن القومي في غالب الامر هو نفسه الأمن الوطني عند أغلب المختصين، والامن القومي بذلك مختلف عما يعرف بالأمن الاقليمي الذي يجمع عادة بين دول تتشارك في اقليم جغرافي واحد، فيما يعتبر مفهوم السياسات العليا اشمل من مفهوم الأمن القومي كونها تتعلق بالداخل والخارج على حد سواء وبالتالي هي تعبر عن الطريقة التي يتم من خلالها تحقيق الامن القومي.

الفصل الثاني
التهديدات الأمنية من منظور الأمن القومي الجزائري

تختلف العقيدة الأمنية لكل دولة عن أخرى وباختلاف هذه العقيدة تختلف النظرة الطبيعية للتهديدات الأمنية التي تواجه كل دولة هذا من جهة، أو من جهة أخرى فإن التهديدات الأمنية ترتبط بصلة وثيقة بمحددات الأمن القومي فهذه الأخيرة هي ما تساعد على أو تتسبب في انتشار وتزايد حدة هذه التهديدات، وفي هذا الفصل سيتم التطرق لمحددات الأمن القومي الجزائري وماهية العقيدة الأمنية التي علي أساسها تتحدد التهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: محددات الأمن القومي الجزائري

إن أي دولة في العالم لا تتحرك من فراغ ولا خارج الزمن بمعناه المادي والاجتماعي إنما تتحرك في بيئة تختلط فيها العديد من المعطيات والسياقات، تغيرات تتراوح بين الثابت والمتغير، بين المقدس والمنزه، وبين الزمني والتاريخي، إضافة إلى المعطيات السياسية والاستراتيجية، فكل هذه المعطيات تؤدي دورا محوريا في توصيف وتشخيص البيئة الأمنية لأي دولة كانت في العالم، ويبقى الاختلاف يرتبط بدرجة وطبيعة الاستجابة والقراءات التي تفسرها السلوكيات مختلف الفواعل الدوليين.

محددات البيئة الجزائرية تتراوح الثابت والمتغير، بين المؤقت والدائم بين العميق والمعقد والعرضي البسيط، وكذلك التطورات التي طرأت على الخيارات السياسية والاقتصادية للجزائر، إن محددات البيئة الأمنية الجزائرية ترتبط بطبيعة تكوين الدولة الجزائرية الحديثة، وبطبيعة المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن الجزائري، وهي محددات نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية واستراتيجية[1].

يقوم الأمن القومي الجزائري على مجموعة من المحددات الهيكلية والنسقية والتكيفية وهي كالآتي[2]:

[1]– محمد الأمين بن عائشة، " **مفهوم الأمن الوطني**"، مجلة مقالاتي، تم تصفح الموقع في 2015/04/08، الساعة 21:30. الموقع الالكتروني: **www.maqaalaty.com**

[2]– محمد الأمين بن عائشة، **المرجع نفسه**.

المطلب الأول: المحددات الهيكلية:

هي مرتبطة بطبيعة الدولة ما بعد الاستعمار، حيث تتمتع الجزائر بحدود شاسعة 7000 كم، و هي غير متوافقة مع بعض دول الجوار، ورقعة جغرافية كبيرة وواسعة، و بتوزيع ديمغرافي، مضطرب و غير متوازن مما يصعب من بناء خارطة أمنية ثابتة المعالم أو قادرة كليا على حماية كل مكونات الدولة و المجتمع من كل أشكال التهديد الدولتين، كما أظهرته التهديدات المختلفة التي أبرزها الإرهاب.

يرتبط المحدد الهيكلي بالإمكانات المادية التي تتمتع بها الدولة الجزائرية، حيث يلعب الموقع الجغرافي والقوة البشرية مثلا عاملان مهمان في إبراز أهمية الدولة من عدمها ، وكذا قد يشكل الموقع احد أهم الأسباب المساعدة على انتشار التهديدات بكل أنواعها، وهذا ما هو حاصل في الجزائر فعلا.

المطلب الثاني: المحددات النسقية

يمكن القول أن طبيعة الاقتصاد الوطني الجزائري تبعي وريعي أي يشكل المورد النفطي احد عناصر الانكشاف للأمن الكلي لارتباطه بالتنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

في إطار المحدد النسقي، وحسب تطور مفهوم الأمن وتوسعه من حيث الأبعاد والمستويات لم يعد التهديد الصلب هو أهم ما يمكن أن يمدد الأمن القومي الجزائري، بل هناك تهديدات أخرى تتعلق أساسا بالاقتصاد الوطني الذي يقوم على الريع النفطي، وهذا ما قد يشكل تمديد مباشر للأمن الاقتصادي الجزائري في حالة تراجع سعر برميل النفط الذي يؤدي بالضرورة لتراجع نسب التنمية، وهذه الأخيرة قد تخلق اغلب التهديدات الأمنية وتكون سببا مباشرا في وجودها وعاملا مهما في تغذيتها كالإرهاب على سبيل المثال.

المطلب الثالث: المحددات التكيفية

هناك تهديدات ظرفية تحدد أولويات الدولة الجزائرية على المستوى الوطني مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوقاية من الأخطار الكبرى لارتباطها باستقرار الدولة والمجتمع، وإمكانية بناء تصور لأمن وطني واسع ومتعدد الأبعاد وموحد في العالم، فالإرهاب مثلا بقى في التصوير الرسمي

التهديد الأساسي للأمن الوطني، لكن بجب أن يضاف إليه مجموعة من العناصر التي قد تؤثر سلبا على الأمن الوطني مثل:

1- تنمية اقتصادية غير متوازنة وغير متعددة النشاطات والموارد والتأثير على الاستقرار الكلي للأمن الوطني.

2- سوء إدارة ديمغرافية وجغرافية للرقعة الوطنية بالمفهوم الأمني.

3- ضعف العدالة التوزيعية للثروة والموارد يشكل ويخلق تهميش وإحباط قد ينتج أشكال تعبيرية سلبية قد تؤثر على مستوى الاستقرار العام للبلاد.

4- ضرورة إدراج تصور أمني لمختلف التهديدات عبر الوطنية من تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة و التهريب و الهجرة...

المبحث الثاني: ماهية العقيدة الأمنية الجزائرية:

تتحلى الجزائر بعقيدة أمنية صلبة أوجدتها مجموعة من العوامل و الظروف التي جعلتها ثابتة مع تغير الأوضاع الداخلية الإقليمية و الدولية، و تقوم على مبادئ عديدة رسختها البيئة و التاريخ و غيرهما من العوامل المؤثرة، في هذا المبحث سيتم التطرق لمفهوم و محددات و مما يبين بعقيدة الأمنية الجزائرية و الجيش الجزائري بتعداد... والعضوية العسكرية.

المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية:

سيتم دراسة العقيدة الامنية الجزائرية من حيث مفهومها محدداتها ومضامينها:

يشير مفهوم العقيدة الأمنية لأي دولة على أنها مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني وبالتالي فإن هذه العقيدة الأمنية للدولة عادة تمثل الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات

والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية هو الذي يحدد الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

فالعقيدة الأمنية الجزائرية تمثل تصور أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها.

كما يمكن أن تأخذ صيغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب علي ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[1].

المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينات القرن الماضي بعدا براغماتيا جديدا un nouveau pragmatisme لكن هذا الأخير لم ينفي بعض المحددات déterminantsخاصة التي اكتسبتها الجزائر إبان الحرب التحريرية[2].

تتمثل أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي[3]:

الفرع الأول: المحدد التاريخي: يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضال كافة الإمبراطوريات والدول التي احتلتها، .... من بلاد دخلت الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء.

[1]- صالح زياني، "**تطورات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة الفكر، العدد 05 ، ص 290.

[2]- Yahi .H. Zoubir : « **les Etats Unies et L'Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération** », dans l'Algérie Face aux Crises, Maghreb-Machrek, N°=200, Paris, Eté 2009, P72.

[3]- بورعة علي جهاد، "**الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية**"، الجزء الأول، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (دم، دت)، ص 13.

وكما يعرف أن الدولة التي لا تملك تاريخا لا تملك حضارة، والجزائر من الدول التي لديها تاريخ طويل في المقاومة والنضال، وهذا التاريخ بالإضافة إلى كونه عامل أساسيا في تكوين العقيدة الأمنية الجزائرية، كان له الفضل أيضا في بلورة الشخصية الوطنية الجزائرية، بمميزاتها المختلفة التي كان ولازال دائما رمزها الأول والأساسي المقاومة والنضال، ولعل العامل التاريخي كان أبرز العوامل في بناء العقيدة الأمنية الجزائية حاليا ويعتبر التاريخ فيها مرجعا أساسيا في التعامل مع الظروف والتغيرات الدولية الجديدة وللتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة.

الفرع الثاني: **المحدد الإيديولوجي:** هو مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستقلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية، حيث أكمدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1976-1989، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية عقيدة أمنية للجزائر قرابة ثلاث عقود غير أنه ومع أحداث 1988 والتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.

لعل بعد تراجع العامل الإيديولوجي اليوم في التأثير على زمام الأمور في العلاقات الدولية، لم يعد له الأهمية المطلقة التي كان يحظى بها إبان الحرب الباردة، حيث كانت العقيدة الأمنية الجزائرية تستمد مرتكزاتها من التيار الاشتراكي في إطار ما سمي بصراع شرق -غرب لذلك فانتهاء الحرب الباردة وبانهيار الاتحاد المعسكر الشيوعي وسقوط الاشتراكية وضع أسس جديدة ساهمت في تحول العقيدة الأمنية الجزائرية للتكيف مع المعطيات الدولية الراهنة التي حملها عالم ما بعد الحرب الباردة والنظام الدولي الجديد.

الفرع الثالث: المحدد الجغرافي: تعد الجغرافيا عاملا محددا للأمن فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد: البعد المغاربي، البعد المتوسطي، البعد الإفريقي هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة، حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001[1].

[1]- بورعة علي جهاد، **المرجع نفسه**، ص 14.

وبناء على العلاقة الوطيدة التي تجمع الجغرافيا بالسياسية، فيما يعرف بالجغرافيا السياسية أو الجيوبولتيك، يساهم العامل الجغرافي بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية نظرا للموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر باعتبارها همزة وصل وبوابة لأهم المناطق الحيوية في العالم، ولطالما كان هذا الموقع سببا أساسيا في أطماع الغرب في الجزائر عبر التاريخ، وعاملا مهما في بلورة أسس العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة بعدما أصبحت الجزائر محل انتشار للتهديدات الأمنية بكل أشكالها في العقدين الأخيرين، ولعب الموقع الجيوبولتيكي في انتشار وانتقال هذه التهديدات للدول الأكبر، لهذا فالعقيدة الأمنية الجزائرية تصاغ بفعل العامل الجغرافي بدرجة كبيرة لما يمتلكه من أهمية عظيمة.

المطلب الثالث: مضامين العقيدة الأمنية الجزائرية

يمكن تلخيص مضامين العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي:

- ترتكز العقيدة الأمنية والدفاعية الجزائرية *Doctrine de Sécurité et de défonce Algérienne* على حماية التراب الوطني والحدود البحرية والبرية والجوية الجزائرية ضمن الإقليم الجزائري، حيث هناك مبدأ يمنع القوات الجزائرية على التدخل خارج الحدود البرية *terrestres* أو البحرية *maritimes* للدولة.

هذا المبدأ ينبع من التاريخ الجزائري، فمبدأ عدم الانحياز *Non Alignement* ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، وحتى وإن لم يبرز هذا المبدأ بوضوح فالمادة 25 من الدستور الجزائري * تنص على تقوية *Consolidation* وتطوير القدرات الدفاعية للأمة، تمحورت هذه المادة على الجيش الوطني الشعبي والمتوجب عليه المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع على السيادة الوطنية *Souveraineté Nationale* كما يتوجب عليه أيضا ضمان الحماية والأمن للحدود البرية، الجوية، البحرية للدولة الجزائرية.

* **المادة 25 من الدستور الجزائري:** تنظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية.
- كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

لعل مبدأ اضطلاع الجيش الوطني الشعبي بالدفاع على أمن وسلامة البلاد والشعب والممتلكات وعدم التدخل عسكريا خارج الحدود في أي منطقة ولأي هدف، أهم المبادئ التي ترتكز عليها العقيدة الأمنية الجزائرية، هذا إضافة إلى سعي الجزائر إلى حل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حسب المواد* 26-27-28 على التوالي من الدستور الجزائري حيث تعتبر هذه المبادئ أساس العقيدة الأمنية الجزائرية وأبرز المضامين التي تحتويها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وتتميز بالثبات والاستمرارية.

المطلب الرابع: الجيش الجزائري

تعمل الجزائر دوما على تطوير قدراتها الدفاعية، بحيث أنها تكرس 3.3 من ناتج الدخل العام PIB للقطاع العسكري، كما لديها قوة لا يستهان بها على الساحة الإقليمية، وتمتاز القوة العسكرية الجزائرية بمجموعة من الخصائص[1]:

الفرع الأول: التعداد البشري:

يقسم الجيش الجزائري حوالي 400000 جندي موزعين على النحو الآتي:

- القوات البرية *Forces terrestres* تضم حوالي 17000 جندي.
- القوات الجوية *Forces Aériennes* تضم حوالي 14000 جندي.
- القوات البحرية *Forces Navales* تضم حوالي 26000 جندي.

* **المادة 26:** وتبذل جهدها لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية.

المادة 27: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي ، الحق في تقرير المصير.

المادة28: تعمل الجزائر من أجل ... وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول...

[1]- عادل زقاغ وسفيان منصوري، "**أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السادس، جانفي 2014، ص ص 55-56.

الفرع الثاني: العضوية في الاتفاقيات العسكرية:

تشارك الجزائر في اتفاقيات التعاون الجماعية *coopération Multilatéral* أي أنها شاركت في سيادة الدفاع *Initiative de défense* 5+5 التي انطلقت سنة 2004 وتضم خمسة دول شمال متوسطية (فرنسا، إسبانيا، ايطاليا، البرتغال، مالطا) ودول جنوب متوسطية أخرى (المغرب، تونس، موريتانيا، ليبيا)ترى الجزائر بأن هذه المبادرة تعزز في دورها في الساحة الدولية.

تمتلك الجزائر العضوية في الاتحاد الإفريقي *L'union Algérienne* فيما ذلك التعاون في المبادرات العسكرية، فلقد شاركت في الدراسات المتعلقة بتجسيد برنامج "القوة الإفريقية للانتظار

Force Africaine en Attente "التي يمكنها الشروع في العمل ابتداء من سنة 2015، كما تستطيع القيام بعمليات المراقبة *Operations d'observation* وحفظ السلام.

الفرع الثالث: العضوية في الحوار المتوسطي:

إضافة إلى العضوية في الاتحاد الإفريقي، الجزائر عضوة في الحوار المتوسطي *Dialogue Méditerranée* للحلف الأطلسي، تمثل الجزائر في هيئات الحلف الأطلسي من طرف سفيرها ببروكسل *Bruxelles* كما أنها مهتمة بالدورات التكوينية المدرجة ضمن الحوار المتوسطي.

الفرع الرابع: العلاقات الثنائية العسكرية:

للجزائر عدة اتفاقيات ثنائية عسكرية خاصة مع روسيا التي تعتبر الشريك المتميز *Privilégié Partenaire* للجزائر، تستمد منها العتاد العسكري (طائرات حربية ونقالات عسكرية، مروحيات هجومية مصفحة *Blindés*) بالإضافة إلى الشراكة الثنائية العسكرية التي تجمع بين الجزائر وروسيا.

تسعى الجزائر دائما لعقد اتفاقيات ثنائية في الميدان العسكري مع دول أخرى وبهذا أمضت الجزائر على اتفاقيات عسكرية تجمعها بدول عضوية في الحلف الأطلسي من بينها: ايطاليا، تركيا، إسبانيا، المملكة المتحدة.

الفرع الخامس: الاستقلالية المالية:

تمتلك الجزائر حوالي 155 مليار دولار من احتياط الصرف Réserves de changeوأكثر من 60 مليار دولار من رأس المال التنظيمي Fonds de régulation وراء التنظيم الهيكلي

Ajustement Structurelles الذي فرضه عليه صندوق النقد الدولي FMI خلال ستينيات القرن الماضي، بهذا تعرف الجزائر استقلالية مالية Indépendance Financières تمكنها من تطوير معداتها العسكرية بشكل كبير[1] .

حسب هذه الإحصائيات يعتبر الجيش الجزائري من أقوى الجيوش العربية حيث احتل سنة 2014 المرتبة الرابعة عربيا من حيث قوة الجيش وعتاده العسكري، كما بات يتمتع بخبرة حربية كبيرة جسدتها المواجهات المختلفة التي خاضها خاصة خلال فترة التسعينات أو ما عرف بالعشرية السوداء*، حيث ذاع صيته في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وإمكانيته على حماية الحدود وصيانتها من مختلف التهديدات الأمنية رغم شساعتها، بحيث لا يمكن التحدث عن العقيدة الأمنية الجزائرية دون التحدث عن الجيش الوطني الجزائري كمساهم أول وأخير في تجسيد هذه العقيدة على أرض الواقع.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري:

لا يمكن الحديث عن التهديدات الأمنية دون تحديد لدوائر الأمن القومي الجزائري، حيث بحكم موقع الجزائر الجغرافي بتواجدها في قلب منطقة جيوسياسية (المغرب العربي) قريبة من أوروبا حيث يفصلها عنها المتوسط، وفي الجنوب تشكل الصحراء عمقها الإفريقي في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء

[1]- Salim Chena , « **Portée et de l'hégémonieAlgérienne dans l'aire Sahélo- Maghrébine**, Hérodote, N142, Mars 2011, p108.

- **العشرية السوداء:** تلك الأحداث التي استمرت من 1991-2001 وقتل فيها ما يقارب 200000 شخص في الجزائر وكان الصراع المسلح خلال العشرية السوداء بين النظام الجزائري القائم وفصائل متعددة وصفتها بأنها تتبنى أفكار موالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي، منها الجماعة الإسلامية المسلحة والحركة الإسلامية المسلحة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، بدأ الصراع في يناير عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991 في الجزائر والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا مؤكدا مما أدى بالجيش الجزائري للتدخل لإلغاء الانتخابات التشريعية في البلاد تخوفا من فوز الإسلاميين فيها.

وعليه يمكن تحديد دوائر الأمن القومي للجزائر في الدوائر التالية[1]: المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية، وهي تمثل مناطق أمن حيوية بالنسبة لأمنها.

التقاطع والتداخل بين هذه الأبعاد دائم وكثيرا ما استخدمت الجزائر الدائرتين الإفريقية والعربية للدفاع عن أمنها القومي، ودوائر الأمن هذه تتقاطع مع أبعاد أمنية استراتيجية، كالبعد الاقتصادي في الدائرة المتوسطية، وبفعل وموقع الجزائر فهي تتعرض للكثير من التهديدات الأمنية التي كانت ولازالت تمس بالأمن القومي للجزائر رغم الجهود المبذولة لمكافحتها، وفي هذا المبحث سيتم التطرق لبعض هذه التهديدات وأكثرها خطورة وأبرزها: الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الإرهاب

يعتبر الإرهاب تهديدا حديثا نوعا ما، رغم أن له امتدادا تاريخيا، إلا أن تسميته الحالية حديثة طبقا للأحداث التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، بحيث أن التغير في مصادر التهديد طرح نوعا جديدا من التهديدات لم تكن موجودة سابقا والإرهاب أشهرها.

الفرع الأول: مفهوم الإرهاب

اختلف الكثير من الخبراء والمختصين والمفكرين في تحديد مفهوم الإرهاب كونه مصطلح هلامي وغامض وكل يعرفه حسب رؤيته ومفهومه الخاص التي يتقاطع مع مصلحته وأهدافه.

1- الارهاب لغة: الإرهاب في اللغة يشتق كلمة الإرهاب من الفعل المزيد (أرهب) ويقال أرهب فلانا أي خوفه وفزعه، وفي المعجم الوسيط كلمة الإرهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية. والإرهابي في "المنجد" من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته.

والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه الحكومات أو جماعات ثورية، والإرهاب في " الرائد " هو: رعب تحدثه أعمال للعنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخزين،

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 49.

والإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى.

وفي اللغة الفرنسية فإن هذه الكلمة تعد حديثة لم تستعمل قبل عام 1894 أما كلمة Terreur في الفرنسية فهي مشتقة من الأصل اللاتيني Terser و Terrere وهما فعلان يعني يرتعد أو يرتجف ومن الأسماء المشتقة من الفعلين Terroris و Terror[1].

وقد جاء في القاموس الفرنسي "Le petit Robert » تعبير« Terrorisme" بمعنى الاستخدام المنهجي لتدابير استثنائية أو العنف لتحقيق هدف سياسي.

وفي اللغة الإنجليزية عرف قاموس « OXFORD "الإرهاب « Terrorisme » بأنه "استخدام العنف والخوف خصوصا لتحقيق أغراض سياسية " .

يتضح لنا من شرح كلمة إرهاب في المعاجم الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) اقتران كلمة الإرهاب بالأهداف السياسية لارتباط هذه التعريفات بالمراحل الأولى لظهور الإرهاب، بينما جمعت التعريفات اللغوية العربية ككلمة الإرهاب بين السعي لتحقيق أهداف سياسية والعمل على نشر الرعب والخوف لتحقيق أهداف مختلفة .

2- **الارهاب اصطلاحا:** إن التعريف الاصطلاحي للإرهاب لا يكاد يكون فيه إجماع بين الباحثين والمختصين على تعريف محدد له واضح ودقيق، حتى أن بعض منهم أصبح يعارض محاولة التعرض لتعريفه، باعتبار الإرهاب ظاهرة جد غامضة ومتداخلة إلى حد تعبير أحد الباحثين: " إني أحاول تعريف الإرهاب، لأني أعتقد أن مناقشة التعريف لن تحقق تقدما في دراسة المشكلة التي تتعامل معها " [2].

لكن يمكن استنباط أهم التعريفات والمفاهيم التي أعطت الإرهاب وأخذ أشملها وأهمها وهي كالتالي:

• **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب:** اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإرهاب الدولي هو:" كل فعل يرتكب بصفة غير مشروعة ، كالقتل والخطف وغيرها من الأفعال التي تسبب

[1]- أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، (الأردن: دار النهضة العربية 1968)، ص 45.
[2]- أحمد جلال عزالدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، (القاهرة: دار الحرية، 1986)، ص 25.

أضرار جسدية ويترتب عليها آثار دولية وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن شرعية دوافع ارتكاب الفعل الإرهابي لا يقضي شرعيته على العمل الإرهابي لاسيما عندما يواجه الأبرياء"[1] .

أمنا التعريف الذي ورد على المستوى الأوروبي الذي جاء في الاتفاقية الإقليمية الأوروبية لقمع الإرهاب 27 جانفي 1977 بستراسبورغ في المادة الأولى التي حصرت جملة من الأفعال في مجال الأفعال الإرهابية، كجرائم خطف الطائرات، الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص، استعمال القنابل والمتفجرات إذا ترتب عنها تعريض الأشخاص للخطر.

بالنسبة للجهود العربية فقد قدمت صيغة تعريفية للإرهاب ضمن "**الاتفاقية العربية* لمكافحة الارهاب**" الصادرة من مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في 22 أفريل 1998، حيث نصت في المادة الأولى في فقراتها الأولى على تعريف الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كانت نتائجه أو أغراضه، يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأخذ المرافق العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[2].

الفرع الثاني: أسباب الإرهاب

إن الأسباب الرئيسية المؤدية للإرهاب أو الجرائم الإرهابية كثيرة ومتعددة ولكن يمكن تصنيفها إلى:

1- الأسباب السياسية: وهي أكثر ما يشار إليها في تعريف ظاهرة الإرهاب، حيث يركز الكثيرون على مصدر الإرهاب الأول سياسي، وأنه غالبا ما يكون ناتج لبيئة سياسية فاسدة أو نظام حكم تسلطي،

[1]- محمد فتحي عيد، **الإجرام المعاصر**،(الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2007)، ص ص 137-138.

* تنص **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المؤقتة** في القاهرة في 22 أفريل 1998 في مادتها الثانية على: " لا تعد جريمة إرهابية حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية

[2]- محمد محي الدين عوض، **واقع الإرهاب واتجاهاته في مكافحة الإرهاب**،(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص ص 14-15.

تفضل فيه فئة مجتمعية عن أخرى، كما يكون فيه الوصول إلى السلطة مستبعدا أو يقترن بمجموعة معينة دون الأخذ بعين الاعتبار الفئات الأخرى.

بالا صافة إلى أن الإرهاب قد يولد في مكان تخترق فيه حقوق الإنسان وتنعدم منه الديمقراطية والحريات العامة، وهناك الكثير من يرون أن الإرهاب هدفه سياسي أي يخلق لتحقيق أهداف سياسية قد يقترن معظمها بـــ: حق تقرير المصير، مقاومة الاحتلال الأجنبي أو تنبيه الرأس العام إلى مشكلة سياسية[1].

ب- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: الفقر الذي لا يكون سببا مباشرا للإرهاب، لكن عدم المساواة والتمييز ضد الفقراء وعدم إتاحة الفرص للأقليات والمهاجرين، هي التي قد تكون بؤرا للإرهاب، وهناك من يضيف العولمة كسبب غير مباشر للإرهاب وذلك عن طريق ما أدت له من فتح الحدود بين الدول، حيث أصبح من الصعب مراقبة الظاهرة الإرهابية كما أتت إلى مشكلات هوية وانتماء[2]حرضت بذلك على أفعال العنف التي ما هي في النهاية إلى جرائم إرهابية.

يقترن الإرهاب حسب هذه الأسباب بالدول المختلفة التي تشهد نظم حكم تسلطية، وأوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية، إلا أن في الواقع هناك دول متقدمة وتشكل قوى في المجتمع الدولي وتتمتع بأنظمة ديمقراطية وتنخفض فيها نسب الفقر تعاني من ظاهرة الإرهاب.

الفرع الثالث: تأثير ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي الجزائري

لقد انتشرت ظاهرة الإرهاب بشكل رهيب في منطقة الساحل الإفريقي بحيث باتت مشكل يؤرق الدولة الجزائرية كثيرا ويؤثر بشكل مباشر في الأمن القومي الجزائري، مع إدراك السلطات الجزائرية لأهمية حل الصراع الطارقي فإنها تأخذ أيضا بعين الاعتبار التحدي الذي يشكله تطور الإرهاب في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري إضافة لحركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا التي شنت مؤخرا هجوما في الجنوب الجزائري.

---

[1]- حسين عزيز نور الحلو، "**الإرهاب الدولي: دراسة قانونية**"، رسالة ماجستير غير منشورة (الدانمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة ،دون تاريخ نشر)، ص 120.

[2]- عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، **الإرهاب: التشخيص والحلول**، (الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير،2007)، ص 42.

كانت الجزائر تعتقد أن أي تهديد الذي يمثله الإرهاب قد تم تضخيمه لكنها في الوقت الحالي تعترف بكونه حقيقة واقعة لا يمكن التغاضي عنها سيما مع ظهور حركات عابرة للحدود الوطنية تنشط في الإرهاب وتجارة المخدرات خصوصا أن هذه الحركات بدأت في التواصل والتنسيق فيما بينها.

والسبب في انتشار الإرهاب في الساحل يرجع إلى كون الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى التي تضم كل من مالي، النيجر، تشاد، السودان، موريتانيا، لا تمتلك قوات عسكرية متمرسة على خوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال وتواجه دول الساحل أكبر التحديات المتمثلة بالمساحة الشاسعة لهذه المنطقة التي تزيد على 660 ألف كيلومتر مربع، إضافة إلى أن المنطقة صحراوية وعرة لها جغرافية معينة، تحتاج إلى دراسة مكثفة لمعرفة خباياها ونقاط تمركز عناصر الجماعات الإرهابية فيها، وهو ما يلزم الدول المعنية بالبحث عن طرق كفيلة بمطاردة العناصر الإرهابية وإيجاد مناطق تموضعها لاسيما إلى أن كل التقارير تشير إلى أن عناصر "**القاعدة**" لا تتمركز في سكان معين مستغلة التمويه.

خلال السنوات القليلة الماضية ضاعف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عملياته العسكرية في هذه الصحاري الشاسعة، التي تحولت إلى مناطق خطيرة جدا في العالم، تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظلال فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم ما يستدعي حضور أي حكومة، وأغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار[1].

إن انتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر له أبعاد خطيرة على الأمن القومي الجزائري، ليس فقط لأن هذه التهديدات يمكن أن تمتد إلى عمق التراب الجزائر يعبر الحدود الجنوبية، ولكن الأخطر من ذلك أن تجد بعض الأطراف الخارجية مبررا للتدخل في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب، هذا الطرح يتأكد مع محاولة فرنسا التدخل في المنطقة من خلال الوجود العسكري في العديد من العمليات لتحرير الرهائن الفرنسيين المحتجزين من طرف التنظيمات الإرهابية وهي العمليات التي أثارت استياء الجزائر، حيث أدت إلى توتر العلاقات بينها وتعقدها قد يعرض

[1]- Anne Quallet, **« La Question Migratoire Et les dynamiques Transata travers l' exemple Malien »**, Annales de géographie, n°= 663, mai 2008, P96.

الجزائر مستقبلا إلى مزيد من الضغوطات الخارجية، بل ويمكن أن يجبرها علي تقديم تنازلات بدعوى مكافحة الإرهاب في المنطقة.

وهذا في ظل استمرار هذا الوضع فإن إمكانية تدخل عسكري أمريكي في المنطقة يبقى أمرا واردا بحجة ضرب التنظيمات الإرهابية بما فيها جماعات الطوارق التي تساندها وهو الأمر الذي قد يثير تعاطف أقليات الطوارق في مناطق أخرى لاسيما منها الجزائر مما سيزيد من اتساع بؤرة النزاع وانتشاره نحو مناطق أخرى في الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

لقد أصبح من الصعب تحديد نوع التهديدات الأمنية التي فرزتها نهاية الحرب الباردة لشدة تشابكها وترابطها كمتغير جديد وحتمي فرضه عصر العولمة، حيث بات يعرف هذا النوع من التهديدات بالجريمة المنظمة أي الجريمة العابرة للحدود أو كما يسميها البعض الجريمة المنظمة عبر الوطنية مهما اختلفت تسميتها فهي قد أصبحت الآن من أخطر التهديدات الأمنية للدول والحكومات والأفراد على حد سواء.

الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

قبل التطرق لمفهوم الجريمة المنظمة نعرج على مفهوم الجريمة، فالجريمة في جوهرها تعني: "عدوان على مصلحة يحميها القانون"، ويقصد أيضا بالجريمة: "تلك التي يترتب عن وقوعها إلحاق ضرر بالآخرين"[1].

أما فيما يخص مفهوم الجريمة المنظمة فقد كثرت التعريفات لهذا المصطلح، فمنها ما يدخل في تعريف خواصها أو سماتها، ومنها من يركز على عنصر دون آخر ففي تعريف لـــ مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للاتحاد الأوروبي: " جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا

[1]– حسين إبراهيم عبيدة، **الجريمة الدولية**، (مصر: دار النهضة العربية، 1999)، ص 5.

إجراميا ينطوي علي ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف للسطو وتحقيق الأرباح" [1].

وفي تعريف آخر للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من أن الحكم فيها فدرالي أي أن كل ولاية حاولت وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة ولعل أبرزها الذي جاء به تشريع ولاية ميسيسبي حيث اعتبرت أن: " الجريمة المنظمة هي التي ترتكب من شخصين أو أكثر لمدة طويلة وتكون لغرض تحقيق مصلحة"[2] .

أما التعريف الفقهي للجريمة المنظمة يعرفها الدكتور "محمد الفاروق البنهان" بقوله: " الجريمة المنظمة هي تلك الجريمة التي أفرزتها الحضارة العادية لكي تمكن الإنسان المجرم من تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الإجرامية ولابد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين"[3] .

ولقد انتهي المؤتمر الخاص لمكافحة الجريمة المنظمة ومحاسبة المذنبين الأمم المتحدة المنعقد في جنيف في التسعينيات إلى تعريف الجريمة المنظمة بأنها: " تتضمن نشاطا إجراميا معقد أو علي نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص علي درجة من التنظيم وتهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين على حساب المجتمع وأفراده" وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي[4] .

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص 6.

[2]– سميرة ناصري، **مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 25.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 25.

[4]– عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، **الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية الأمنية، 1999)، ص ص 24–25.

الفرع الثاني: أشكال الجريمة المنظمة

أظهرت الدراسات أن هناك صعوبة في حصر أشكال الجريمة المنظمة ولعل هذا يعود إلى الأسباب الآتية:

– أن نشاطات الظواهر الإجرامية المستحدثة هي نشاطات سرية وتعتمد على الثقة بين المتعاملين داخل المنظمة.

– أن نشاطات الظواهر الإجرامية المستحدثة لا تقتصر على نوع واحد أو أكثر من أنواع الإجرام ولكنها تتشعب وتتفرع لجرائم لا يربطها ببعضها البعض غالبا–صلات مباشرة–.

– إن الجرائم المستحدثة هي جرائم عابرة للدول ولذلك تتنوع أنشطتها على نطاق واسع المستوى الإقليمي أو المحلي.

– تنتهي الظواهر الإجرامية المستحدثة الفرص العالمية لزيادة نشاطاتها بطريقة جديدة على أجهزة الأمن وذلك لأن طرقها مبتكرة.

ولكن يمكن إبراز أهم أشكال الجريمة المنظمة فيما يلي[1]:

– تزوير بطاقات الائتمان والاحتيال الإلكتروني.

– جرائم الحاسب الآلي وشبكة الأنترنت، ترويج المخدرات والمتاجرة بها، الجرائم الاقتصادية المستحدثة، جرائم تلوث البيئة، المتاجرة غير المشروعة في المواد الخطرة كمواد أسلحة الدمار الشامل والمواد المشعة، استغلال النساء والأطفال والمتاجرة في تقنيات المتاحف، اختطاف رجال الأعمال، القرصنة في البرامج الكمبيوترية والأقراص، التهريب بكل أنواعه،...

الفرع الثالث: تأثير الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري

ولأن الجزائر دولة تتوسط المغرب العربي فهي تتأثر كثيرا بما تعانيه دول المنطقة من انتشار للجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموالــ المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافة أشكاله (خاصة على الحدود الجزائرية–المغربية والجزائرية–التونسية) بناء على التداخل والتشابك والترابط

[1]– محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**، (القاهرة: دار الشروق، 2004)، ص ص 13–14.

الموجود بين مختلف الشبكات الإجرامية المحلية والجهوية كدول المغرب العربي والدول الإفريقية الأخرى والشبكات العالمية أو الدولية، ولأن الخطر الذي تحدثه هذه الجرائم يأخذ منحى سلبي بما يشكله من تهديد على النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجزائري، وتعتبر تجارة المخدرات أخطر تهديد يواجه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغاربية، لأن الجزائر تشكل منطقة عبور لتجار المخدرات والقنب الهندي القادمة من المغرب الأقصى بصفته واحدا من أكبر منتجي القنب الهندي في العالم، إضافة إلى المخدرات الآتية من أمريكا اللاتينية (كولومبيا وبوليفيا مثلا)، هذا فضلا عن أن أغلب موانئ ومطارات بعض الدول المغاربية تحولت إلى معقل لهذه المواد السامة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوروبا [1].

إضافة إلى تجارة المخدرات، أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها أرضا خصبة للإتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الجنس والعمل الرخيص مثلما يدل عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي، النيجر، التشاد، بوركينافاسو وتشير الكثير من الدراسات أن تهريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك يكون غالبا نحو دول الخليج العربي ويمرون من خلال ذلك بالجزائر عبر موريتانيا أو نحو أوروبا عن طريق مالي- الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة إيطاليا، أو عبر محور المغرب-إسبانيا، وكثيرا ما يرى هؤلاء الأطفال أو النساء مشردين لتقطع مسار الرحلة بسبب ظروف مادية أو بسبب تغير مسار الخطة بالاستقرار النهائي في دول العبور من بينها الجزائر [2] .

أما فيما يخص تقنية التهريب فأغلب شبكات التهريب بالمنطقة قادمة من دول غرب إفريقيا باتجاه الحدود بين دول النيجر مالي والجزائر إلى درجة جعلت أكثر من 80% من الأسلحة والذخيرة الحية التي تغذي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الشمال الحدودية مع الجزائر تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب إفريقيا ووسطها.

إن أهم العوامل المساعدة على نشأة الجريمة المنظمة وانتشارها في هذه المنطقة هو ضعف نظام العدالة الجنائية وفساده وهو ما يفتقد أفراد المجتمع الثقة فيه، كذلك نظام حرية السوق الحديث بين دول المنطقة لكونه يوفر مجالا حيا لحرية التجارية مما يمنح الجماعات الإجرامية فرصة كبيرة لممارسة

[1]- حسام حمزة، "**الدوائر الجيوسياسية الأمن القومي الجزائري**"، رسالة ماجستير ،(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 88.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 97.

كافة الأنشطة التي لا تصل إليها أجهزة الرقابة، هذا ما يفسر انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة بشكل خاص بعد التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه، هذا فضلا عن أن عصابات التهريب حسب المصادر الأمنية أصبحت تلجأ لتغيير طرق تنقلها البرية، وباتت تعتمد على التنقل عبر الطرق المعبدة، وتتجنب المسالك الصحراوية السرية قدر الإمكان مع ابتكار طرق جديدة وغير معروفة في إخفاء السلع[1] .

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية:

قد كنا نتحدث عن مثل هذا التهديد في وقت ما لأنه من التهديدات الحديثة التي جاءت ضمن البعد الثقافي والهوياتي الذي ساد بشكل كبير إثر نهاية الحرب الباردة وبات هذا التهديد يورق الحكومات والدول، كونه أصبح يشكل خطرا على جميع المستويات الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، والهوياتي.

الفرع الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

قبل التطرق لمفهوم الهجرة غير الشرعية وجب المرور على مفهوم الهجرة في حد ذاتها:

1- تعريف الهجرة:

أ-**في علم السكان (الديموغرافي):** هي عملية الانتقال فردا كان أو جماعيا من منطقة جغرافية إلى أخرى بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.

ب- **تعريف الهجرة في القانون:** تعني مغادرة حدود دولة والدخول في حدود دولة أخرى أو يقصد بها عبور الحدود للوصول إلى ضفة أخرى خارج الحدود الوطنية، بموافقة السلطات المختصة في كل من الدولتين مصدر للهجرة أو الجاذبة لها، ويتم ذلك عن طريق الدخول من الأماكن المحددة بذلك سواء جوا أو بحرا أو برا لإقليم الدولة، حيث تشترط معظم الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها وجود

[1]- محمد بن أحمد، "**حصيلة مكافحة التهريب 2010: احباط 187 محاولة تهريب وإيقاف 46 شخص**"، الخبر، 5 فيفري 2014، قسم الوطن، الإصدار الجزائري، ص7.

جواز سفر ساري المفعول صادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام جواز السفر مع احترام مبدأ التعامل بالمثل[1].

حسب هذه التعاريف فالهجرة حق مشروع للأفراد والجماعات يكفله القانون لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويمارس هذا الحق من خلال الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول الأجانب إلى أراضيها، وفي حالة مخالفة هذا الإطار تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع تحدده كل دولة وفقا لقانونها والإجراءات التي تتخذها لمواجهة المهاجرين غير الشرعيين.

2- تعريف الهجرة غير الشرعية:

هي الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانونين أو هي تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير النافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[2].

وتعرف أنها انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بطريقة سرية مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دوليا [3].

ويطلق على الهجرة غير مشروعة عدة سمات من بينها الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية والهجرة السرية.

وعرفها آخرون بأنها كظاهرة عرفتها الحدود الدولية يقصد بها اجتياز الحدود، وهي تتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الأصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير

---

[1]- مجد الدين يعقوب، الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، ط8، (الأردن: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 495.

[2]- طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية**، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009)، ص 17.

[3]- طارق فتح الله خضر، "**قرارات إبعاد الأجانب والرقابة عليها**"، مجلة بحوث الشرطة، العدد الثالث، القاهرة، ص 31.

شرعية سواء من ناحية حيازة الوثائق اللازمة للسفر أو الأماكن المحددة لذلك برا، جوا أو بحرا بغية التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية [1].

ويعتبر كل مهاجر غير شرعي كل من دخل بلادا أو غادرها من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة كالمطارات الموانئ والمنافذ البرية إما سيرا على الأقدام أو باستخدام وسائل النقل المختلفة أثناء الليل أو النهار أو بحيازة وثائق سفر احتياطية قلدت أو عدلت بطريقة جوهرية من طرف شخص غير شرعي مؤهل قانونيا، أو سلطة مؤهلة شرعا لإصدار وثائق السفر أو الهوية باسم الدولة، أصدرت أو تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية سواء بالتصريح الكاذب، الرشوة، الإكراه، أو بأية وسيلة أخرى غير شرعية استعملت من طرف شخص آخر غير صاحبها الشرعي.

تختلف الهجرة الشرعية عن الهجرة غير الشرعية في فكرة القانونية فالأولى تتم بطرق نظامية وفق للقوانين المتعلقة بالهجرة الخاصة بكلا البلدين، الدولة المصدرة والمستقبلة، والثانية تتم في ظروف غير نظامية منها ما يتعلق بالوثائق وكيفية الدخول ومنها ما يتعلق بالمدة المراد أن تقضيها .

الفرع الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية

في نظرة بسيطة للهجرة غير الشرعية، فهي تعبر عن رحلة لديها نقطة انطلاق تتحدد من مكان معين ونقطة وصول لمكان آخر، يمر خلالها المهاجر أو المهاجرين بعدة مراحل على أساس هذه الأخيرة تتحدد أنواع الهجرة غير الشرعية، سيتم التطرق لها في ما يلي:

1- الهجرة غير الشرعية من الخارج إلى الداخل:

يطلق هذا النوع على المهاجرين الوافدين إلى الدول المستقبلة للهجرة سواء بنية الإقامة الدائمة فيها أو باتخاذها كمركز عبور للذهاب إلى جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن أن نأخذ على سبيل المثال الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر واستقرارهم بالدرجة الأولى بمدينة تمنراست وأدرار وإليزي وبدرجة أقل الجزائر العاصمة ومغنية حيث أن هناك فيهم من يتخذ الجزائر كبوابة عبور سواء إلى أوروبا أو

[1]- محمد سمير مصطفى، "**الهجرة غير الشرعية: الموت من أجل الحياة**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 49، 2010، ص 80.

إلى دولة المغرب الأقصى ومنها إلى أوروبا، وما يلاحظ على هؤلاء انه غالبا ما يكون وثائق سفرهم، تأشيراتهم وأختام الدخول والخروج مزورة [1].

2- الهجرة غير الشرعية من الداخل إلى الخارج:

ويطلق هذا النوع من الهجرة غير الشرعية على جملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلدانهم الأصلية باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أرحب للعيش، وليس كل من تكون وجهته أوروبا يستقر بها نهائيا، حيث انه يوجد من يأخذ وجهة أخرى أكثر رخاء مثل إنجلترا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العموم فهناك دول مصدرة تتمثل في إفريقيا ودول العالم الثالث وتوجد دول عبور مثل دول المغرب العربي وكذا دول أخرى مستهدفة مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا أو دول العالم المتطور.

وبحكم الموقع الاستراتيجي للجزائر أصبحت نقطة عبور ومقصد لأفواج من الأجانب الأفارقة والمغاربة والآسيويين والعرب، وأصبحت تحتضن العديد من المهاجرين التي وجدت مجالا لتحركها والتي أصبحت تشكل خطرا محدقا على الأرض بصفة عامة.

الفرع الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائر

خلق ما يسمى بالربيع العربي وما خلفه من أزمات تتزايد يوما بعد يوم خاصة في منطقة الساحل تهديدا آخر للأمن القومي الجزائري، فالجزائر نستطيع أن نقول هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تشهد تغييرات جذرية على المستوى السياسي، وخلقت هذه الأزمات تهديدا جديدا ما يسمى بالهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية، فحسب تقديرات اليونيسيف فعدد الأشخاص الذين فروا وهاجروا من مناطق سكنهم الأصلية في إفريقيا من أواسط التسعينيات إلى يومنا هذا بفعل النزاعات المسلحة بلغ حوالي 17 مليون شخص منهم 6 ملايين صنفوا في خانة اللاجئين، وهذا ما يؤدي إلى الحديث عن أزمة الهجرة غير الشرعية أو السرية من مناطق جنوب الصحراء نحو الشمال سواء للاستقرار في شمال إفريقيا خاصة في الجزائر أو استعمالها كقناة عبور للوصول إلى الضفة الأوروبية [2].

---

[1]- فريجة الدمية، "**استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة- الهجرة غير الشرعية نموذجا**"، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 51.

[2]- محمد خشاني، "**العلاقة بين الهجرة والتنمية في إفريقيا**"، اللجنة الاقتصادية، مكتب شمال إفريقيا، 2007، ص 105.

ولعل أزمات الدول العربية التي شهدتها في الآونة الأخيرة ضمن ما يعرف بالربيع العربي زادت من هوة تهديد الهجرة وخطرها على الأمن الجزائري، حيث في ظل ما تعانيه الدول العربية من أزمات وفي خضم الظروف الراهنة تزايد عدد المهاجرين من هذه الدول ليجدوا الجزائر كأحسن وجهة يمكن الذهاب إليها طبقا للامتيازات التي يحظى بها المهاجرون واللاجئون العرب في الجزائر من حريات متعددة وحقوق متنوعة كالتعليم، الصحة، العمل، السكن وغيرها...إلا أن أغلب هؤلاء المهاجرين تهديد أعلى للأمن القومي الجزائري لما يحملون من أمراض وأفكار وما يرتكبونه من جرائم.

وحسب السلطات المحلية في الجزائر فإن تجمع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين غالبا ما يؤدي إلى انتشار الأمراض والجرائم المختلفة خاصة الأمراض المنتقلة مثل السيدا، AIDS فحسب لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا فإن هذا المرض الخبيث ينتشر في الجزائر على محور وهران وتمنراست، حيث تمثل هذه الأخيرة وفق تقديرات الأمم المتحدة أعلى المستويات في عدد المصابين.

أما فيما يتعلق بالجرائم، فأغلب المهاجرين الأفارقة ينشطون ضمن شبكات الجريمة المنظمة وغالبا ما تكون شبكات عابرة للحدود أو دولية مختلفة النشاطات، فمنهم من يمارس التزوير في الوثائق الرسمية وعقود الملكية والتشغيل، ومنهم من يمارس النصب والاحتيال من خلال انتحال شخصيات مزيفة أو ممارسة السحر والشعوذة، ومنهم من يديرون شبكات للدعارة والمتاجرة بالبشر والتهريب والجرائم الالكترونية وغيرها من الجرائم التي باتت تهدد وبشكل مباشر الأمن القومي الجزائري.

وقد تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر بحد ذاتها بسبب وجود شبكات متخصصة في تهريب البشر من إفريقيا إلى الجزائر ودول المغرب العربي خاصة من مالي والنيجر وعبر المغرب الأقصى نحو أوروبا[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الماليين والسوريين الذين يغزون كامل شوارع التراب الوطني، الذين فضلوا حياة التشرد والتسول على البقاء في الملاجئ التي وفرتها الجزائر لهم، ما يخلق مشاكل اجتماعية وإذا ما بقي الحال كما هو عليه أو تنامى فإن ذلك سوف يخلق أزمة داخلية، هذا إضافة إلى

[1]– عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص 50.

اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف منذ احتلال المغرب للصحراء الغربية في منتصف السبعينيات[1]

[1]– شاكر ظريف، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التهديدات الراهنة**"، رسالة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 110.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

إن نتيجة هذا الفصل تتمحور حول جملة من التهديدات الأمنية التي تحددها العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث تم أبراز محددات الأمن القومي الجزائري التي تندرج ضمن المحددات الهيكلية التي تتعلق بإمكانات الدولة المادية والبشرية، والمحددات النسقية التي تخص بالضرورة الاقتصاد الجزائري، وطبيعته وقدرته على مواجهة التهديدات، أما المحددات التكيفية وهي التي تبرز مدى قدرة الدولة على التكيف مع الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة وبناء تصور شامل حول طبيعة التهديد الفعلي لأمن الدولة القومي.

وعلى هذا الأساس تم توضيح العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث المفهوم الذي يعبر على أنها مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتبناها الدولة في إطار تعاطيها مع التحديات والقضايا وهي مقاربة أو تصورا امنيا بالنسبة للجزائر له محدداته التاريخية التي أساسها النضال و الثورة،

والايدولوجية التي تتعلق باتجاه اتبعته الجزائر لمدة زمنية معينة تعلقت بفترة الثنائية القطبية، والمحددات الجغرافية التي تلعب الدور الأكبر في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية بالامتيازات التي تحويها، كما أنها تشمل مضامين عديدة أبرزها حماية التراب الجزائري بجوه وبره وبحره وضمان سلامته من مختلف التهديدات الأمنية من خلال الجيش الوطني الجزائري بقدراته المادية و البشرية.

وحسب هذه العقيدة الأمنية فقد تلخصت أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري في ثلاث تهديدات رئيسية: الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كونها تتميز بطبيعتها العابرة للحدود وتنتشر ضمن دوائر الأمن الجيوسياسية للجزائر: المغاربية، المتوسطية، ودائرة الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث
الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية

حاولت الجزائر بذل كل الجهود وعلى جميع الأصعدة ومختلف المستويات مواجهة التهديدات الأمنية التي تمس أمنها القومي خاصة في السنوات العشر الأخيرة، حيث سعت من خلال استراتيجيتها الأمنية وبناء على عقيدتها الثابتة إلى ضمان الأمن في المنطقة بصفة عامة وأمنها الوطني بصفة خاصة عبر الكثير من المبادرات والعديد من الاستراتيجيات للتصدي لأخطر التهديدات الأمنية، الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: على المستويات الداخلي، الإقليمي و الدولي:

حسب القناعة الجزائرية فإن مكافحة التهديد الأمني من جهة واحدة لا يجدي نفعا نظرا للخاصية التي تتميز بها التهديدات المعاصرة ذات الطبيعة العابرة للحدود، لذلك فالجزائر تعمل على التصدي لهذه الأخيرة من خلال مبادرات واستراتيجيات على المستويات الثلاث الداخلي، الإقليمي والدولي، كمحاولة لمحاصرة التهديد والقضاء عليه ضمن نطاقه الجغرافي والحرص على عدم انتقاله لمكان أخر.

المطلب الأول: على المستوى الداخلي

تتعامل الجزائر مع التهديدات الأمنية القادمة من الدائرة الجيوسياسية الإفريقية لعقيدتها الأمنية على استراتيجية مزدوجة، فداخليا يتم ذلك من خلال سياسة أمنية تهدف إلى تغطية أمنية أكبر للإقليم الصحراوي ودراسة أوسع وأدق للحدود البرية عبر مجموعة من الأليات الأمنية والعسكرية، وتزداد أهمية هذه الاستراتيجية مع مرور الوقت لسببين: الأول هو تخوف الجزائر من تدخل أجنبي والثاني هو تحول مفهوم الأمن الجزائري الذي أصبح يتضمن أبعادا غير عسكرية[1] وبالتالي تهديدات أوسع غالبا ما تكون عبر قومية.

ونظرا لأن أغلب التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة تأتي من الصحراء بسبب تهميش هذه المنطقة، والعمل على تطوير المناطق الشمالية و الوسطى على حساب هذه الأخيرة، فقد عمدت الجزائر إلى مجموعة من الأليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوقائية التي تهدف إلى إدماج سكان المنطقة الصحراوية(الطوارق) في المجتمع الجزائري وترسيخ انتمائهم منذ الاستقلال كما قامت

[1]– حيزية مانع، نفيسة بزعي "**التهديدات الامنية للجزائر في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة باتنة،قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014/2013)، ص68.

بتوطين الطوارق من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى منحهم حقوقا مثل بقية المواطنين الجزائريين في الشمال وحماية التراث والثقافة الطارقية المحلية وترقيتها، وهي إجراءات تضاف إلى عمليات إحصاء الطوارق لسنتي1993-1994 حيث تم أثنائها طرد حوالي5175 مهاجر غير شرعي[1]، مع الإبقاء على كل الطوارق وإن لم يكونوا جزائريين، وعملت الدولة الجزائرية على منحهم نصيبا من التمثيل البرلماني بغرفتيه وغيرها من الآليات.

كما تسعى الجزائر للعمل على ضرورة استقرار مناطق تواجد الطوارق عبر مجموعة من القوانين سواء تعلق الأمر بتنظيم الحدود الصحراوية لتسهيل حركة تنقل الطوارق بين الجزائر والدول المجاورة أو فيما يتعلق بوضع استثناءات لانخراط الطوارق الشباب في مختلف أسلاك الأمن(خاصة الدرك الوطني وحراس الحدود من الجمارك) تخص شرطين أساسيين: السن والمستوى التعليمي.[2] كما عمدت إلى إعطاء نوع من الحكم الذاتي لقبائل الطوارق في تنظيم أمورهم المحلية.[3]

وفيما يخص الحركة الإرهابية التي نشطت في الجنوب فقد سخرت الجزائر كل الإمكانيات العسكرية لقوات الجيش الوطني الشعبي لمواجهتها وسعي هذا الأخير لإحباط أي عملية إرهابية في الجنوب تمس بالأمن القومي الجزائري، وقد أثبت الجيش جدارته في الميدان من خلال إحباطه للكثير من العمليات التي قام بها الإرهابيون في المنطقة واسترجاع الكثير من الأسلحة والذخيرة خاصة ضمن الحدود الليبية-الجزائرية والجزائرية-المالية في إطار ما يعرف بالربيع العربي.

أما فيما يخص استراتيجية الجزائر للتصدي للهجرة غير الشرعية داخليا، فقد اتبعت الدولة الجزائرية فيما يخص المهاجرين الجزائريين غير شرعيين إلى أوروبا- بوضع عدة مخططات اقتصادية وأولت اهتمام كبير لفئة الشباب، واتبعت استراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة تمثلت في خلق أزيد من 450000 منصب شغل سنويا وتخفيض النسبة المئوية للبطالة إلى أقل من19 في أفق2009-2013، فمنذ سنة 2000 قامت الدولة بإقرار برامج سياسية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة وتجسيد آليات لذلك تمثلت في الوكالة الوطنية للشغل ANEM والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ووكالة صندوق التأمين على البطالةENGEM بالإضافة إلى بناء محلات ذات الاستعمال الحرفي تساعد على إدماج

[1]- **المرجع نفسه**، ص69.

[2]- حسام حمزة، **المرجع السابق**، ص106،107

[3]- **المرجع نفسه**، ص108

الشباب ذوي الشهادات أو غير المؤهلين منهم.[1] وهذا كله لمحاولة منع فئة الشباب من الهجرة السرية للخارج كونها الفئة المعنية بهذا التهديد.

وبالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الذين دخلوا الجزائر سواء للاستقرار النهائي أو لاستعمالها معبر للتوجه نحو أوروبا، فقد عملت الجزائر على تشديد الرقابة على الحدود البرية الجنوبية ومتابعة هؤلاء الأفارقة في كل التراب الوطني خاصة منهم أولئك المتسولون في الشوارع، نظرا للخطورة التي يسببونها على المجتمع- كما تم ذكرها سابقا-، وعملت الجزائر على إرجاعهم لبلدانهم الأصلية على خلفية اتفاقيات أبرمتها مع الدول الإفريقية المعنية كما حدث فعلا مع بداية سنة 2015 حيث أجلت الجزائر أكثر من 70000 مواطن إفريقي من جنسيات مختلفة نحو بلدانهم الأصلية.

المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي

عندما نتحدث عن جهود واستراتيجيات الجزائر لمكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة، فنحن بالضرورة نتحدث عن ثلاث دوائر جيوسياسية تدور ضمنها هذه الاستراتيجيات، الدائرة المتوسطية، الدائرة المغاربية ودائرة الساحل الإفريقي، ولكن حسب الجزائر تبقى للمغرب العربي والساحل الإفريقي الأولوية الكبرى لذلك سيتم اختيار الاستراتيجيات المتبعة في الدائرة المغاربية ودائرة الساحل .

الفرع الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار المغرب العربي.

إقليميا اعتمدت الجزائر على استراتيجية إقليمية تسعى لحشد الوسائل والآليات للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة القادمة من الصحراء والساحل وما ورائها، وذلك من خلال توزيع الأعباء بين دول المنطقة وإنشاء أطر عملياتية مشتركة لتغطية العجز المسجل في مراقبة المنطقة الساحلية-الصحراوية والحدود المشتركة بين دولها.[2]

عملت الجزائر على ترقية التعاون بين دول المغرب العربي في كل المجالات خاصة على المستوى الأمني، حيث سعت من خلال اجتماع وزراء الخارجية للاتحاد المغاربي الذي خصص من أجل البحث

[1]- فايزة ختو، "**البعد الامني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية 1995_2005**"، رسالة ماجستير في الدراسات الامنية والاستراتيجية، (جامعة الجزائر03، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص158.

[2]- حسام حمزة، **المرجع السابق**، ص 113.

في "إشكالية الأمن في المغرب العربي"، بتوجيه نداء بحث على ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على الأصعدة الثنائية (الجزائر– تونس– ، الجزائر– المغرب..) أو المغاربية بصفة عامة، بحيث أبرز الاجتماع أن الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.. وغيرها من التهديدات تشكل جميعا أخطارا تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي،[1] لذا لابد من خلق شبكة من التعاون بين هذه الدول فيما بينها أو مع القوى الكبرى لذا فإن الجزائر اليوم تسعى إلى محاولة احتواء الأزمة الليبية، وذلك من خلال موقفها الواضح تجاه رفض التدخل الأجنبي والحل يجب أن يكون داخليا يلم كل الأطراف حول طاولة المفاوضات خاصة بعد التداعيات التي خلفتها هذه الأزمة على الأمن القومي الجزائري من تهريب الأسلحة واختطاف الرهائن وغيرها.

وبالتنسيق مع دول المنطقة، وضعت الجزائر مخططا موحدا لمحاصرة النشاط الإرهابي والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، حيث استضافت اجتماعا لقادة أركان الجيش لكل من الدول المغاربية والإفريقية أيضا من أجل تطوير استراتيجية إقليمية لمواجهة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي إقليمي في مدينة تمنراست.

الفرع الثاني: المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي

نظرا للتنافس الدائم بين دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر، فالجزائر تسعى للبروز كقوة اقليمية لا غنى عنها في مكافحة جل التهديدات الامنية القادمة من الساحل الافريقي، وهذا لما تمتلكه من قوة اقتصادية، عسكرية و بشرية.[2]

1– الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في الساحل الافريقي:

منذ استقلالها تسعى الجزائر دائما للمشاركة في جميع المسارات الهادفة لحل النزاعات ومكافحة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي من خلال المحطات الدولية، سواء في منظمة الامم المتحدة، حركة عدم الانحياز، جامعة الدول العربية او الاتحاد الافريقي.

[1] -تقرير حول:" **تكثيف التعاون لمكافحة التهديدات الامنية بالمغرب العربي**"، تم تصفح الموقع يوم2015/04/20 على الساعة 22:30. **http://www.Bayanealyoume.Malindex_php**

[2]– مهدي تاج، "**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011،ص03.

ونظرا للخبرة الطويلة والمؤلمة في مجال مكافحة الارهاب، تأخذ الجزائر على المستوى القاري مسؤولية تشجيع مكافحة هذا التهديد وارتباطاته التي بدأت تأخذ ابعادا كثيرة خاصة في المنطقة الساحلية الصحراوية وبشكل أخص مع قضية اختطاف الرهائن في هذا الاطار اوضح "عبد القادر مساهل" الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية" أن رؤية الجزائر في مكافحة الارهاب تنطلق من ضرورة وجود تعاون اقليمي منظم وعملياتي وعلى إدارة سياسية مشتركة لخوض معركة ضد الارهاب".[1]

كما تبني الجزائر تصورها هذا انطلاقا من مرجعتين اساسيتين:

-**العشرية السوداء:** اكتسبت الجزائر نتيجة الازمة السياسية التي عايشتها لأكثر من عشر سنوات خبرة واسعة في مجال مكافحة الارهاب.

– يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أهم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، بحيث تعتبر الجزائر كل التدخلات الاجنبية في المنطقة الساحلية بأنها تشكل تهديدا لأمنها الوطني.[2]

كما اعتبرت الجزائر أن التهديدات التي يشهدها الساحل الافريقي تستلزم تعاون جميع الدول الساحلية خاصة المعنية بخطر انتشار الارهاب و نشاطات الجريمة المنظمة، لذلك حاولت دائما تأسيس مقاربة جماعية Approche collectifs، تجمع بين الفهم الدقيق لطبيعة الظواهر التي تتعامل معها وبين متغيرات البيئة الدولية و الاقليمية التي قد تزيد من حالة اللااستقرار والأمن بالمنطقة، دون وعي وادراك مسبق.

وتستند المقاربة الامنية للجزائر الى المدركات التالية:

- كون الارهاب ظاهرة عابرة للحدود.
- وجود علاقة وطيدة بين الارهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة.
- إن أي تدخل أجنبي في الساحل قد يؤدي الى تفاقم الاوضاع الأمنية بالمنطقة.

[1]– مقال دون مؤلف، "**مكافحة الارهاب و الاجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر**"، مجلة الجيش، العدد 750، جانفي، ص ص39.38.

[2]*Yahya H. Zouhi , « **Les Etas Unis et L'Algérie. Antagonisme ,Pragmatisme et Coopération** » ,Dans : l'Algerie face aux crises ,op.cit ,p.73.*

إن محاربة الارهاب يقتضي مقاربة متعددة الابعاد: أي مقاربة استباقية، وقائية ذات ابعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية و حتى ثقافية.[1]

وانطلاقا من هذا التصور كانت الجزائر السباقة الى دعوة دول المنطقة الى بذل كل الجهود والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، لمنع أي مبرر للتدخل الاجنبي في المنطقة قد يزيد من حالة الأمن فيها، تجلت هذه الجهود من خلال سلسلة من اللقاءات والندوات بين دول المنطقة اثرت بتحقيق النتائج التالية:

أ- الندوات والمشاريع الجزائرية ضمن الساحل الصحراوي:

- **الندوة التنسيقية لدول الساحل الافريقية:**

عقدت في الجزائر يوم 16 مارس 2010، اشغال الندوة التنسيقية لدول منطقة الساحل الافريقي، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من: الجزائر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر والتشاد، بهدف بحث مسالة الوضع الامني بمنطقة الساحل وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة ظاهرة الارهاب ومختلف الجرائم المنظمة عبر الوطنية، من تجارة المخدرات، تجارة الاسلحة، المتاجرة بالبشر والهجرة غير الشرعية، التي تعكر صفو بناء صرح تنموي بالمنطقة.[2]

لقد كان للجزائر الدور الكبير في عقد هذه القمة، حيث اكدت حرصها على ضمان الاستقرار في منطقة الساحل طبقا لقواعد حسن الجوار بين دول المنطقة.

ومن خلال أشغال هذه الندوة تم ضبط عمل الجبهة المشتركة لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في: [3]

- تقييم شامل للوضع الامني لمنطقة الساحل المتميز باستمرار التهديد الارهابي وهذا لارتباطه بالجريمة العابرة للأوطان التي تمثل عاملا لعدم استقرار المنطقة.

---

[1] - *M'hand Berkouk, « **Le sahel de toute les menaces** » ",El Moudjehed ,N° 14190,(30 Avril 2011),p31*

[2] – عمار بوزيد و مليكة ايت عميرات، "**جبهة مشتركة لمكافحة الارهاب**"، مجلة الجيش، العدد 561 افريل 2010، ص 26.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 26.

- ضرورة تفعيل اليات التعاون الثنائي الاقليمي في مجال حفظ السلم والامن وبناء التنمية والاهتمام بالمواطن كمركز في بنائها.
- ضرورة تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي خاصة فئة الشباب.
- حرص الوزراء على التذكير أن الوقاية من الارهاب ومحاربته يجب أن يكون في اطار مقاربة متكاملة و*منسقة ومتضامنة تتمحور حول ما يلي:

✓ على المستوى الوطني: يتوجب على مسؤولي الدول المعنية في القيام بمكافحة فعالة و شاملة ضد الارهاب و الجريمة المنظمة بكل حزم و اصرار على اجتثاث كل التهديدات اللاتماثلية.*

✓ على المستوى الثنائي: تدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع اليات و اتفاقيات ثنائية لمكافحة التهديدات اللاتماثلية وأمن المنطقة.

✓ على المستوى الاقليمي: ترقية تعاون اقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية و بناء خارطة امنية مشتركة لمكافحة جل التهديدات اللاتماثلية المتواجدة في المنطقة.

✓ على المستوى الدولي: مشاركة فاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الارهاب و تدعيم كل المساعي و المبادرات الدولية الساعية الى مكافحة و تقويض الظاهرة الارهابية.

✓ تعتمد الجبهة المشتركة لمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة على خبراء متخصصين من عدة دول افريقية: نيجيريا، سيراليون، ليبيا، مالي، تونس و موريتانيا، التي اسندت اليهم مهمة الاشراف على ورشات تكوينية حول تعزيز مكافحة تمويل الارهاب مع الاخذ بعين الاعتبار جميع المصادر التمويلية مثل: تبييض الاموال، احتجاز الرهائن والنشاطات التجارية غير الرسمية ودراسة نطاق هذه الظاهرة المعقدة.

• لجنة قيادات الاركان المشتركة (اتفاق تمنراست):

تمكنت الجزائر في اطار المسار التكميلي للندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الافريقي من رسم خارطة ادراكية لأمن المنطقة، و ذلك بتشكيل لجنة قيادات الاركان المشتركة المكلفة بالعمليات في الساحل الافريقي مقرها "تمنراست".[1] حيث عقدت دول الساحل الافريقي (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا)

* **التهديدات اللاتماثلية:** هي ذلك النوع من التهديدات غير الدولاتية التي ظهرت بعد الحرب الباردة وتتميز بطبيعة عابرة للحدود.

[1] عبد النور بوخمخم وفضيل سعيدي، "**اسس تنسيقية المخابرات: اختراق بالمال والمصاهرة**" الخبر، العدد 518.

يوم الاربعاء 12 اوت 2009 اجتماع تنسيقي امني "بولاية تمنراست الجزائرية برعاية مجلس السلم و الامن الافريقي"، وقد خصص جدول اعماله لعرض تفاصيل الخطة الامنية لمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الافريقي، وتحديد اساليب وادوات اطلاق عملية جماعية لمواجهته، و كذا دراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل من اجل التصدي المشترك للجريمة المنظمة وتهريب السلاح على شريط الحدود لدول المنطقة، وابان عقد الاجتماع، حرصت الحكومة الجزائرية التأكيد على ان محاربة تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي يقوم على اعطاء الاولوية لحماية مصالح دول المنطقة بعيدا عن "الوصاية الخارجية"، وأن القوة العسكرية النظامية لدول الساحل الافريقي هي "قوة ذاتية" التكوين يتمثل دورها الاساسي في تحقيق مصالح دول المنطقة، ودخلت الخطة الامنية لدول الساحل الافريقي حيز التنفيذ في سبتمبر2009 حيث فرض مجلس السلم والامن الافريقي لهذه الدول تشكيل قوة عسكرية نظامية تتولى مهمة محاربة الارهاب في منطقة الساحل قوامها 25 الف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع المليشيا القبلية في الصحراء (من قبائل الطوارق والعرب و الزنوج) وتجدر الاشارة الى ان هذه الخطة الامنية قد جاءت نتيجة لعدة عوامل:

- اجتماعات عسكرية مطولة عقدها ممثلو هيئات الاركان الجيوش النظامية للدول الخمسة بالعاصمة الليبية "طرابلس".
- لقاء القمة الهام الذي جمع قادة الجزائر: ليبيا ومالي=عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس السابق معمر القذافي وأمادو توتوري، على هامش قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ شهر جويلية 2009.[1]
- الاشتباكات التي اندلعت في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة "بوكو حرام" التي تعد على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة، وبسبب ما ورد من أنباء حول احتمال تدخل أجنبي في هذه الخطة الأمنية سارعت الجزائر إلى عقد اجتماع طارئ في مدينة تمنراست.

تقوم الخطة الأمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي على ستة بنود تهدف بالأساس إلى تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل بما يمكنها من:

- ✓مطاردة الإسلاميين المتمردين وراء الحدود.
- ✓ضرب معاقل تنظيم القاعدة.
- ✓تجفيف منابع الدعم و الإمداد اللوجستي.

[1]-**المرجع نفسه**، ص 20

✓السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالإعتماد على الجيوش النظامية.

يرى العديد من المحللين أن قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي تعتبر فيها الدول المعنية وبالخصوص الجزائر عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة لاسيما منها النوايا الفرنسية والأمريكية، وبالتالي فإن هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي.

يبقى مشروع القيادة العسكرية بتمنراست فكرة جيدة من الناحية النظرية إلا أن التقييم الفعلي يكون على أساس الجانب العملياتي أكثر، ويقوم على مدى الإلتزام الدول الأعضاء بمسؤولياتهم تجاه المبادرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد العديد من الباحثين أن غياب فاعلين رئيسيين في المنطقة (تونس، المغرب) سيؤثر على نجاح هذا المشروع، أي أن الإشكال ليس أمنيا فقط وإنما سياسيا أيضا.

• مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين:

يعتبر مشروع تجريم الفدية Criminalisation du payement de Rançon للإرهابيين من أهم الإنجازات الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي، فبعد أن استطاعت إقناع الاتحاد الإفريقي بالمصادقة على لائحة تجرم دفع الفدية للإرهابيين في قمة سرت بليبيا المنعقدة في 1 جويلية 2009، ثم الحصول على تزكية من قبل دول عدم الانحياز في اجتماع شرم الشيخ في الشهر نفسه لتنتهي الجزائر مرة أخرى بفضل دبلوماسيتها النشيطة إلزام المجتمع الدولي بتبني نفس موقفها من خلال إصدار قرار على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر2009 لائحة تجرم دفع الفدية للأشخاص والمجموعات المدرجين في لائحة الإرهاب.

حيث تعتبر لائحة تقديم الفدية شكل من أشكال التمويل الإرهابي، وهي القضية التي ناضلت الجزائر من أجلها، كما تمكنت من إقناع مجلس الأمن من تبنيها حيث يعتبراهم ما جاء في اللائحة التأكيد على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممنوع عليها تقديم الفدية للإرهابيين بغرض الإفراج عن رهائنها وشددت على أن القرار يحمل صورة الالتزام القانوني.[1]

[1] – "**مكافحة الارهاب و الاجرام في منطقة الساحل:ا لجهود التي تبذلها الجزائر**"، المرجع السابق، ص 39

كما تعد اللائحة رقم 1904 المكملة للائحتين: 1373*[1] و1267*[2] تتويجا كبيرا للمجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر التي اعتبرت نفسها من أكثر الدول تضررا من ظاهرة دفع الفدية على أساس أنها تساهم بشكل مباشر في إعطاء نفس قوي للجماعات الإرهابية، يتيح لها الحصول على السلاح والمتفجرات زيادة على ذلك فإن دفع الفدية يذهب عكس اللوائح التي صدرت في إطار تجفيف منابع الإرهاب، حيث تفيد أرقام غير رسمية أن الدول الغربية دفعت ما يزيد عن 50 مليون أورو للإرهابيين في منطقة الساحل خلال سنوات قليلة فقط، كفدية لإطلاق سراح رعاياها المختطفين كما فعلته ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا والسويد التي دفعت فدية لتنظيم القاعدة في المغرب العربي والساحل لتحرير رعاياها من أيدي الخاطفين. كما مارست تلك الدول خاصة إسبانيا وفرنسا ضغوطا رهيبة على مالي وموريتانيا والنيجر للإفراج عن إرهابيين مسجونين لديها مقابل تحرير رهائن أوروبيين مختطفين وهو السلوك الذي أدانته الجزائر واعتبرته تواطؤ مع الإرهاب الدولي.[3]

ولأن الفدية سواء لتحرير رهائن محتجزين لدى الإرهابيين أو الضغط على الدولة لإصدار قانون أو تغيير سياسة ما، أمر ابتزازي تتقنه الجماعات الإرهابية فالجزائر ترفضه كليا وتطالب دائما بتجريم دفع الفدية حتى عندما يتعلق برعاياها، فهذا ما رفضته الجزائر عندما تم اختطاف رهائن من السلك الدبلوماسي الجزائري المتواجدين على مستوى سفارة الجزائر في مالي من طرف الجماعة الإرهابية التي تنشط على مستوى الخط الحدودي بين الجزائر ومالي، رفضت الجزائر دفع الفدية لتحرير الرهائن ورفض كذلك التفاوض مع الإرهابيين حتى تم إرجاعهم سلميا بالتفاوض مع السلطات المالية وقام الإرهابيين بقتل 3 منهم.

2- الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

فأما فيما يخص استراتيجيات مكافحة الهجرة غير الشرعية، فالجزائر ركزت على الدائرة المتوسطية نظرا للضغوطات التي تمارسها الدول الأوروبية على دول المغرب العربي وخاصة الجزائر بخصوص هذا الملف، حيث دعت هذه الأخيرة إلى اعتماد رؤية واقعية شاملة في التعامل معها في إطار ما يسمى

---

[1]- **لائحة 1373**: متعلقة بمكافحة و تمويل الإرهاب.

[2]- **لائحة 1267**: متعلقة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية.

[3]- ح. سليمان، "**الجزائر تقنع مجلس حقوق الانسان الاممي بفتح نقاش حول دفع الفدية**"، الخبر، العدد 6148، 16 اكتوبر 2010، ص 17.

بالشراكة الأورو-متوسطية، حيث بدأت الجزائر بتحسين ظروفها المعيشية وبالتالي التقليل من حدة الظاهرة نظرا لأن أسبابها تتعلق أساسا بالجانب المعيشي، من خلال ترقية الشغل والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية على المستوى المحلي كما حاول المشروع الجزائري مكافحة هذه الظاهرة بوضع عدة نصوص لها أهمها القانون الصادر سنة 2009 والمتضمن المادة 175 مكرر01.

كما عقدت الجزائر عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية تهدف من خلالها إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم الأصلية وهي ما تسمى بعملية "إعادة التوطين" منها:

- اتفاقية بين إيطاليا والجزائر تم توقيعها في روما 24-02-2000 وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص.

- اتفاقية بين فرنسا والجزائر25-10-2003.

- اتفاق بين بريطانيا والجزائر، وقعت بلندن 11-07-2006.

- بروتوكول بين إسبانيا والجزائر، تم إبرامه في 31-07-2002.[1]

تعبر هذه المجهودات على الخطى المتسارعة للجزائر في إطار مكافحة التهديدات الأمنية بكل أنواعها والتصدي لتبعاتها رغم صعوبة المهمة وما يعبر عن ذلك نشاطها الجاد على كل المستويات ومع كل الفواعل الدولية (دول، منظمات) من أجل تعزيز إمكانية القضاء على مصادر التهديد بتكاثف الجهود الدولية كون التهديد الأن لا يمس دولة بعينها وإنما يهدد كل الوحدات الدولية على حد سواء.

[1]- آمنة محمدي بوزينة، "**الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول: "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية و اثارها الدولية: حالة الجزائر**"، جامعة الشلف، يومي 26.25 ماي 2011)، ص ص 10،11.

ب- البعد التنموي في السياسة الامنية الجزائرية حيال الساحل الافريقي:

أصبح الاقتصاد والامن وجهين لعملة واحدة، عنوانها التنمية والاستقرار، فعلى الدول المعنية بمجريات الامور في الفضاء الساحلي وعلى رأسها الجزائر، ربط الاجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية لغرض تحقيق الامن والتنمية.

*** دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:**

تمثل التنمية في افريقيا معضلة رئيسية فشلت معظم الجهود التنمية المبذولة في التغلب عليها، ومحاولة القضاء على أحد أسبابها على الأقل و المتمثلة في ثالوث التخلف و الفقر والمرض.

في هذا الصدد جاءت مبادرة رئيس جنوب افريقيا "نابومبيكي" بمساعدة رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة" و الرئيس النيجيري "اوبا سانجو" لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم" الالفية الجديدة لانعاش افريقيا MAP " وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب ان تعمل فيها الحكومات والتي يجب ان تكون لها الاولوية على جذب الاستثمارات الاجنبية، وتوجيه القطاع الخاص اليها، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الامن.

كما طرح الرئيس السنغالي" "عبد الله واد" مبادرة اخرى أطلق عليها اسم "مخطط اوميغا" Plan » « OMEGA وقد ركزت على اهم الميادين التي يجب توفرها من أجل احداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل اعباء المنافسة الانتاجية والاندماج في التجارة العالمية.[1]

وبما انه لا يوجد اختلاف جوهري بين المبادرتين، فقد تقرر في قمة "لوزاكا" الجمع بينهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف افريقي موحد يهدف عرضها على شركاء افريقيا الدوليين، واصبحت الصبغة النهائية لهذه المبادرة تعرف ب"مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا" NEPAD وتهدف هذه المبادرة الى تقليص الفارق الذي يفصل افريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على ايجاد سبل لدمج افريقيا

[1]- علي عمر و الفار، "**المبادرة الجديدة للتنمية الافريقية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2002،ص 240.

في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد احد اطرافه افريقيا التي تتعهد بتكريس الحكم الرائد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة.[1]

ولقد تبنت الجزائر اهداف وبنود هده الوثيقة التي تقوم اساسا على تدعيم الحكم الرشيد La Bonne Gouvernance كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، حيث تنص المبادئ الجديدة المنبثقة عن مبادرة النيباد على وضع الاليات الضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات ، الارهاب، الجريمة المنظمة في طليعة الاهداف المرجوة تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الاقليمية وضمان اجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب.

*** المساعدات المالية الجزائرية لدول الساحل الافريقي:**

في اطار المساعدات المالية Aides Financières قامت الجزائر ببذل العديد من الجهود للدفع بدول الساحل الى الرقي و الازدهار. كما انها لم تبخل في تحديد المساعدة للدول المعوزة التي تعيش ظروفا اقتصادية، اجتماعية ومناخية حساسة خاصة مالي و موريتانيا،[2] حيث قدرت فاتورة المساعدات للدول الافريقية شهر جوان 2010 بعشرة ملايين دولار تجسدت في 15 الف طن من الارز.

كذلك من الجهود التي تبدلها الحكومة الجزائرية لدعم التعاون بين دول المنطقة في الساحل منحها مساعدة مالية بقيمة 10 ملايين دولار لدفع التنمية في شمال مالي، لا سيما في مجالات التزود بالمياه، الصحة والتكوين، فضلا عن مشاريع الهياكل القاعدية التي تشرف الجزائر على انجازها لدعم التنمية في دول الجوار.

هذا اضافة الى ان الجزائر تحتل المرتبة الاولى افريقيا في دعم الاتحاد الافريقي و المبادلات الاقتصادية من اجل خلق فضاء تعاوني اساسه الثقة والالتزام بين الدول الافريقية بهدف بناء واقع افريقي جديد يقوم على التطور والازدهار في شتى ميادين الحياة، وهذا ما تؤكده سياسة الجزائر القائمة على دعم الدول الافريقية كما كان الامر عندما قامت بمسح ديون 14 دولة افريقية، فضلا عن مساعدة هذه الدول بالمواد الغذائية، الادوية، الالبسة... وغيرها من المنتوجات.

---

[1]– علاء جمعة، "**قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159،2005، ص 240.

[2]- *Mihoub Mezouaghi, "**Algérie Une trajectoire de Puissance regionale incertain** ",L'Actuelles de L'Ifri, 10 décembre 2010,p 3.*

المطلب الثالث: على المستوى الدولي

وطبقا للاستراتيجية الجزائرية الرامية للتصدي لمختلف التهديدات المنية الحديثة، فإن الجزائر تعمل أيضا –إضافة إلى المستوى الداخلي والإقليمي– على المستوى الدولي من أجل ضمان فعالية مقاومة هذه التهديدات كونها لم تعد تمس طرفا بعينه، ومحاربتها مسؤولية الجميع فكما أن صفتها عابر للحدود فإن تأثيرها أيضا عابر للحدود وهذا ما كانت ولازالت تنوه لأجله كل الأطراف الدولية من أجل اتخاذ ترتيبات وقائية للحماية من التهديدات الأمنية قبل وقوعها، وصياغة استراتيجيات مختلفة للتصدي لها بعد وقوعها.

تماشيا مع السياسة الأوروبية الممثلة في السياسة الفرنسية التي خولت لنفسها التدخل في المنطقة كونها كانت مستعمرة فرنسية سابقا أعلنت الجزائر التحالف مع فرنسا إقرارا منها على تنامي خطورة التهديدات الأمنية على حدودها خاصة منها الجنوبية، حيث بعد الهجوم الإرهابي على منطقة عين أميناس 14 جانفي 2013 أصبح من المنتظر حسب المختصين تدخل الجزائر بجيشها لمكافحة الإرهاب في المنطقة أو على الأقل تسهيل مهمة التدخل الفرنسي ومسعى نحو توسيع دائرة الصراع وإعطائها بعدا دوليا، نظرا لأن هذا التهديد مس منطقة تشكل عصب الاقتصاد الجزائري إلا أن رفض الجزائر الدائم للتدخل الأجنبي في المنطقة لازال يشكل عائقا لدى الدول الكبرى والقوى الدولية أمام المواجهة الجماعية للإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أن إقامة علاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي في هذا المجال سيمكن الجزائر من تأمين محيطها الإقليمي ووضع حد للقنوات تغذية وإعادة تشكيل الشبكات الإرهابية التي تنشط في الجزائر انطلاقا من أوروبا، بمعنى تأمين الداخل بالضرورة بعد تأمين المحيط الإقليمي[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى سيفتح لها الباب أمام مخازن الأسلحة الأوروبية والأمريكية[2]، وقد أفضى الحوار5+5 الذي كانت الجزائر طرفا فيه على إدانة الإرهاب بكافة أشكاله[3]، من أجل استتباب الأمن في المنطقة لابد

[1]– عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص 222.

[2]– حسين شطوح، "**الحوار الجزائري الاطلسي، من اين و الى اين**"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 45.

[3]– الجمعية العامة للامم المتحدة، "**تعزيز الامن و التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط**"، الدورة 05، 2001، ص 03

من قيام معركة شرسة وحاسمة ضد التجارة غير الشرعية في الأسلحة الخفيفة التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتشجيع الإرهاب والجريمة الدوليين.[1]

وبناء على العلاقة التي أصبحت تجمع الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم إعادة تكييف الاستراتيجية الأمريكية في العالم في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب، من خلال الوثيقة الاستراتيجية الأمريكية أو ما تعرف بوثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2003، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستعمال كل الوسائل العسكرية، من أجل القضاء على خلايا الإرهاب المنتشرة في العديد من دول العالم لاسيما شمال إفريقيا وبالتحديد في الجزائر ومنطقة الساحل[2]، فنظرا للتجربة التي خاضتها الجزائر في مجال مكافحة الارهاب في تسعينيات القرن الماضي و الخبرة التي اكتسبتها مبكرا في هذا المجال بات لا بد من التعاون مع الجزائر و الاستفادة من هذه الخبرة في اطار الحرب الامريكية على الارهاب، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية فعلا، حيث قامت بتدريب القادة العسكريين الجزائريين و تميثهم في مؤسساتها، كما قامت في الفترة الممتدة ما بين ماي جوان 2009 بعمليات مشتركة مع القوات الجزائرية العسكرية ضد الجماعات الارهابية المسلحة و شبكات تهريب المخدرات و الاسلحة و عناصر الجريمة المنظمة في الجنوب الجزائري، هذا فضلا عن دعم القوات الامريكية القوات الجزائرية في نشاطها في الساحل الافريقي.[3]

هذا فيما يخص التعاون العسكري، اما فيما يخص التعاون شبه العسكري فإن الولايات المتحدة اكتفت مع الجزائر باتفاق يقتضي بتعاون استخباراتي خاصة مع قاعدة افريكوم، و تنسيق عملياتي جزائري على أرض الواقع دون تدخل فعلي للولايات في المنطقة، كما تبادلها الجزائر التعاون الاستخباراتي نفسه، كضمان لعدم تدخل القوى الدولية في المنطقة كونه يشكل تهديدا اكبر لها.[4]

---

[1]– ميشال ابو نجم، "**منتدى 5+5 تقييم الية تعاون امني في منطقة المتوسط و يركز على محاربة الارهاب**"، جريدة الشرق الاوسط، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/25 على الساعة12:00. **http://www.5+5.th.Arabic/declaration tunis.htm**

[2]– مريم براهيمي، "**التعاون الامريكي الجزائري في الحرب على الاهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية، (جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2012) ص 172.

[3]– عميروش ركح، "**السياسة الامنية الامريكية الاوروبية في الحرب المتوسط بين التعاون والتنافس**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2009) ص 112.

[4]– علي حماد بورعة، **المرجع السابق**، ص 04.

المبحث الثاني: تقييم الاستراتيجيات الامنية الجزائرية

في اطار سعي الجزائر الدائم للحفاظ على امنها القومي بصفة خاصة وامن المنطقة ككل بصفة عامة، اتخذت مجموعة من الاجراءات وصاغت الكثير من الاستخبارات للتصدي لمختلف التهديدات المنية التي تعرفها المنطقة ذات الطبيعة العابرة للحدود وابرزها: الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكانت السباقة دوما نحو مكافحة كل الجرائم و المخاطر التي تحول دون استباب الامن سواء في المنطقة المغاربية، المتوسطية او الساحل الافريقي، ورغم أن هذه الاستراتيجيات استطاعت بنسبة معينة الوقوف في وجه التهديدات الامنية وحالت دون انتشارها في المنطقة ككل الا أن هذه الاستراتيجيات كانت عرضة للنقد من قبل المختصين وكذا الدول في جوانب متعددة لأسباب مختلفة، أي انها رغم نجاعتها والنقاط الايجابية التي تتمتع بها، تبقى تعاني من نقائص تظهر وجهها السلبي، وكذا هناك الكثير من التحديات التي تواجهها مستقبلا، وهذا ما سيتم التعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: الجانب الايجابي للاستراتيجيات الامنية الجزائرية

وفقا للمنطق الجزائري القائم على مجموعة من المبادئ التي تسير الاستراتيجيات الامنية الجزائرية والتي اساسها يقوم على استعمال الطرق السلمية في حل النزاعات والخلافات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، استطاعت الجزائر أن تدير النزاعات و تحول دون كل انواع التمزق و دعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل انها اجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة[1]،حيث لطالما عمدت الجزائر الى الرسائل السلمية والاسلوب الدبلوماسي بدلا من الاسلوب العسكري، وساهمت في لم أطراف النزاع حول طاولة الحوار والمفاوضات(مثلما فعلت مع الاطراف المالية المتصارعة وما تحاول فعله مع الاطراف الليبية) اعتقادا وقناعة منها انه الاسلوب والسبيل الامثل للحيلولة دون تأزم الوضع أكثر في المنطقة، في الوقت الذي فيه اجماع من قبل بعض الدول الافريقية والقوى الكبرى على عكس ذلك.

[1]– قوي بوحنية،"**استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/25 على الساعة 22:00. **http://Studies.aljazerra.net/reports**

ومع هذا فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الامل من أجل التوصل الى تسوية سلمية رغم مصادقة مجلس الامن على لائحة تجيز بالتدخل العسكري وفق شروط معينة في المنطقة، انتهى بتدخل فرنسي[1] في اطار حلف شمال الاطلسي. وقد رفضت الجزائر هذا القرار الا انه في نهاية المطاف فتحت مجالها الجوي وسمحت للطائرات الفرنسية من العبور فوق جوها، وهذا يدخل في سياسة الاكراه والاجبار والمساومة، كما رفضت ان تسلم أي بشر من أرضها للولايات المتحدة من أجل إقامة قاعدتها العسكرية" افريكوم" في إطار رفضها للتدخل الأجنبي في المنطقة اقتناعا منها أنه لا يزيد الأمور إلا تعقيدا، و دعت الدول الافريقية الى عدم تبني هذه الفكرة، لان هذا من منظورها سيشكل تهديدا أكبر لها، فهذه الأخيرة تسعى للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، بحكم ما تملكه من موارد طبيعية وطاقوية هائلة، و بالتالي إعادة سيناريو أفغانستان والعراق، وبذلك فالجزائر حسب مواقفها تدعو دائما الى حل المشاكل والنزاعات ومواجهة التهديدات افريقيا، لذلك كانت السباقة نحو اقامة اجتماعات وزارية وانشاء مشاريع اقتصادية و دعم الخطط التنموية مع الدول المعنية في اطار افريقي بحث بعيدا عن التدخلات الاجنبية سواء من الولايات المتحدة او فرنسا او حلف الناتو لأنها لا تزيد الامور الا سوءا، و قد ثبت ذلك بالفعل في الازمة الليبية و ما انجر عن التدخل الفرنسي وحلف الناتو فيها من ازمات و تهديدات المنطقة في غنى عنها.

واستطاعت الجزائر بفضل نظرتها العميقة و استراتيجيتها السليمة من تجاوز موجة ما يسمى بالربيع العربي خاصة بعد ما الت اليه الامور في المنطقة، و بالتالي حافظت على مكانتها كقوة اقليمية وقادرة على ضمان امنها القومي وسلامة ترابها من كافة الاخطار و التهديدات المحتملة، وهذا ما ركزت و تركز عليه من خلال مبدأ منع الجيش الوطني الجزائري من القتال خارج الحدود لأي سبب من الاسباب ولأي هدف كان، تحت قناعة المبدأ الرئيس القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الثاني: الجانب السلبي للاستراتيجيات الامنية الجزائرية:

رغم صرامة الاستراتيجيات الامنية الجزائرية، الا انها بقت تشكو من ثغرات ونقاط ضعف كفيلة بجلب قوى اجنبية للتدخل في المنطقة لذرائع مختلفة ولعل ابرزها مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، فقضية اختطاف الرعايا الاوروبيين في الصحراء الجزائرية أظهرت مدى انكشاف الجزائر أمام الارهاب

[1]– قوي بوحنية، **المرجع نفسه.**

العابر للحدود، وبالتالي يطرح امكانية تعرضها لضغوط اجنبية اذ هي لم تتول تامين مناطقها البعيدة والمترامية الاطراف مثل الصحراء التي قد تصبح معقلا للإرهاب بفضل اتساع رقعتها وصعوبة مراقبتها، لذلك فالجزائر ملزمة بضبط امورها الداخلية لتحييد احتمالات مخاطر التدخل الاجنبي.[1]

فقد منحت الجزائر لنفسها مهمة كبيرة بالتصدي منفردة نوعا ما لكافة اشكال التهديدات الامنية، فهي بذلك تضع نفسها كمسؤول أول وأخير على سلامة المنطقة و حفظ امنها، وأي تهديد لها سيضع الجزائر في موقف لا تحسد عليه أمام القوى الكبرى، خاصة وأنها تعمل على منع اي تدخل خارجي في المنطقة وسينجر عن ذلك تبعات غالية الثمن ستدفعها الجزائر لوحدها، هذا فضلا عن أن مهمة الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية جعلها تهتم بالخارج على حساب الداخل وأهملت بذلك بعض الجوانب الحياتية التي تساهم في رفع مستوى المعيشة للمواطن الجزائري وخفض نسب البطالة و رفع مستوى التنمية، بل وان مساعدة الجزائر لبعض الدول الافريقية في مشاريع تنموية او بأموال و مواد غذائية و خاصة بمسح الديون يمنح شعبها ومواطنيها من استغلال هذه الاموال لصالحه والتصرف فيها في مشاريع حكومية تخدم الدولة والمجتمع.

فضلا عن عجز تنفيذ الاستراتيجيات الامنية على أرض الواقع، فالجانب النظري يحوي أفكار جيدة قادرة على التصدي لكافة أشكال التهديدات الامنية، لكن الواقع لا يعكس ذلك نظرا لعدم جدية الاطراف الاخرى كالدول الافريقية نحو مكافحة التهديدات هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم جاهزيتها لا ماديا ولا استراتيجيا للعمل في هذا المجال بطريقة فعالة نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها، وعدم قدرة الجزائر وحدها منطقا وواقعا من التحدي ككل هذه التهديدات و القضاء عليها.

بالإضافة الى أن الاتحاد المغاربي بصفته لكيان الذي تتجسد فيه صادرات التعاون من قبل اعضاءه يشهد حالة ركود نظرا لغياب ارادة سياسية لتفعيل هذا الاتحاد وانصراف كل دولة الى الاهتمام بشؤونها الداخلية والخارجية على حساب الاتحاد، واستراتيجية الجزائر الامنية لا يمكن ان تتم بصفة تعاونية والصراع بينها وبين الدولة المغربية على خلفية النزاع في الصحراء الغربية لا يزال قائما، والتحدث عن استراتيجية أمنية في المنطقة من دون المغرب أو من دون الجزائر أو كليهما يعد ضربا من ضروب الخيال خاصة عندما يتعلق الامر بالجريمة المنظمة على مستوى الحدود الجزائرية–المغربية، فكيف يكون

[1]– عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص 222.

هناك تعاون بين البلدين و العلاقات متوترة والحدود مغلقة وهامش التعاون يكاد يكون منعدما في كافة المجالات فما بالك بالمجال الأمني والحساسية التي تميزه.

وزيادة عن ذلك، فإن استراتيجية الجزائر تجاه المهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئين على حد سواء متخاذلة نوعا ما، فالتعامل الجزائر مع هذه القضية ما زال غير صارما بما فيه الكفاية ليضع حدا لتفاقم هذه الظاهرة خاصة وأن هؤلاء المهاجرين أصبحوا يشكلون الخطر الاكبر على الأمن القومي الجزائري نظرا للمشكلات الامنية التي يخلقونها بتواجدهم كالتهريب، التزوير، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين والاحتيال عليهم...و غيرها وبالخصوص في الصحراء الجزائرية و مدنها الجنوبية[1]، فإن الاحصاءات الاخيرة تقول بأن عدد اللاجئين الى الجزائر اكثر من 250000 مهاجر والرقم في تزايد مستمر اذا ما بقيت الجزائر متساهلة معهم واستمرار فتح الحدود مع الدول التي تشهد اضطرابات وهشاشة في الحكم كمالي وليبيا، لذلك فاستراتيجية الجزائر هنا بحاجة الى اعادة نظر باتخاذ موقف صارم مع كل اللاجئين والمهاجرين بجنسياتهم المختلفة حول فكرة تواجدهم في الجزائر مع اعطاء الاولوية للمواطن الجزائري ومصلحة الدولة.

المطلب الثالث: تحديات الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية

رغم كل المجهودات التي تبذلها الجزائر على الصعيد الداخلي، الإقليمي والدولي، تبقى هناك مجموعة من التحديات تقف كعائق في وجه الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية نظرا للتطورات المختلفة التي تتعرض لها المنطقة بصفة خاصة، والتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي بصفة عامة، وهي تتحكم ببنية نجاعة هذه الاستراتيجيات وقدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة.

ولعل أبرز ما يلاحظ الأن من هذه التغيرات، ما تخلفه أحداث ما يعرف بالربيع العربي على المنطقة، فسقوط أنظمة سياسية حكمت لعقود خلق نوع من التمرد الداخلي داخل هذه الدول كتونس وليبيا مثلا وباتت تداعياته تهدد الخارج أيضا، والجزائر هي المتضرر الأكبر من هذه التداعيات إذا ما استمر الأمر على حاله هكذا، ويرى الدكتور "محند برقوق" أن تنامي الأزمة في ليبيا مثلا وانتشار العنف وتوسع رقعة تداول الأسلحة يمكن توقع ثلاث تصورات أو سيناريوهات أساسية:

[1]– قوي بوحنية، **المرجع السابق.**

الأول: يتمثل في بداية تنقل اللاجئين نحو الجزائر ما قد يخلق أزمة إنسانية جديدة.

الثاني: هو تنامي الجريمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الثالث: فهو احتمال امتلاك الجماعات الإرهابية أسلحة جديدة وهذا قد يزيد من شدة التهديد الإرهابي في الساحل وشمال إفريقيا إلى أوروبا فالعالم مستقبلا.[1]

وحسب هذه السيناريوهات فإن التحدي الأمني الذي تواجهه الجزائر مستقبلا سيكون كبيرا، فإن أعداد المهاجرين واللاجئين المتنقلين بفعل الأوضاع الأمنية المتدهورة في بلدانهم يشكل عائقا حقيقيا للجزائر على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي نظرا لما يسببه هؤلاء المهاجرون من مشاكل وتهديدات كما تم ذكره سابقا.

أما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة فهي قد تضاعفت كثيرا بفعل استمرار تدهور الأوضاع في المنطقة، حيث بسقوط الأنظمة السياسية السابقة واهتمام الحكومات المؤقتة بالانتخابات وإعادة بناء الدولة وإيجاد ممثل منتخب وشرعي يحكمها، تم إهمال الجانب الأمني وحصل انفلات كبير جر وراءه البلاد كليبيا مثلا نحو الهاوية، وتمخض عنه انتشار أكبر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات الإرهابية المختلفة، ما عقد من مهمة القضاء على مثل هذه التهديدات حيث سهل على الكثير من العناصر الإرهابية من الحصول على الأسلحة المتنوعة والتخوف من تحصلها على أسلحة خطيرة كأسلحة الدمار الشامل وغيرها هذا من جانب أمني، أما من الجانب الاقتصادي فقد سيطر بعض العناصر الإجرامية الإرهابية على أبار النفط في ليبيا ما خلق عملية السمسرة بالذهب الأسود في السوق السوداء وبالتالي سبب ذلك تراجع أسعار النفط عالميا وخلق بذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية لدول اقتصادها ريعي وأبرزها الجزائر.

وبالتالي فالجزائر ليست الحلقة الضعيفة الحملة الدولية ضد الإرهاب، لكنها قد تصبح كذلك إذا لم تقم بالازم داخليا، فلا خلاف حول أن الإرهاب يتطلب تكاثف دولي لصده لكن التصدي الفعلي له يكون بمجموعة من الوسائل العسكرية وغير العسكرية [2]ومعالجة الداخل قبل التوجه نحو الخارج.

---

[1]– محمد عدنان، "**تدفق اللاجئين وتنامي الجريمة والارهاب وانعكاساته على الجزائر**"، تم تصفح الموقع يوم 2015.04.27 على الساعة 2:. **http://www.annasr online.com**

[2]– عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص 23.

ولعل أبرز أخطر الجماعات الإرهابية الأن في العالم ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وما سببه وقام به من جرائم وتفجيرات واغتيالات واختطاف رهائن وغيرها، ولعل الخطر بات يهدد الجزائر من خلال إعلان بعض الجماعات الإرهابية ولائها ل 'داعش" على الحدود الجزائرية خاصة الليبية والمالية، وبعض الأحداث المتطرفة في الجزائر أيضا، لذلك فالمهمة التي تنتظر الجزائر في مكافحة مثل هذا التهديد صعبة وصعبة جدا ومكلفة للغاية أيضا تستوجب تحديث الاستراتيجية الأمنية بما يتلائم مع الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

يلخص هذا الفصل الاستراتيجية الأمنية الجزائرية التي صيغت لمكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة، وحسب هذه الاستراتيجية فقد بذلت الجزائر كل الجهود وسخرت كل الوسائل لمكافحة التهديدات العابرة للحدود، خاصة على مستوى دائرتي الأمن المغاربية ودائرة الساحل الإفريقي. كونها تبدي اهتماما أكبر لهذه الدوائر وبدرجة أكبر من الدائرة المتوسطية.

وعلى هذا الأساس سعت الجزائر وعلى المستويات الداخلي والإقليمي والدولي وبكل الطرق لضمان استقرار المنطقة وتحقيق أمنها، واعتمدت في ذلك على الأساليب الدبلوماسية إيمانا منها بالطرق السلمية في حل الخلافات والنزاعات وعملت على تنظيم الندوات وصياغة المشاريع المختلفة بين الدول المعنية للتصدي الجماعي للتهديدات الأمنية المتنوعة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، معتمدة في ذلك على تجاربها الخاصة والناجحة في مجال مكافحة الإرهاب مثلا في تسعينات القرن الماضي، حتى باتت الرائدة في هذا المجال واستطاعت إقناع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على الجزائر كشريك استراتيجي في الحرب على الإرهاب، دون أن تتراجع الجزائر على مبادئها الأساسية المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الأجنبي كونه لا يساهم بحل المشكلات بل لا يزيد الأمور تعقيدا، ورغم كل إيجابيات الاستراتيجية الأمنية الجزائرية إلا أنها تحمل وجها سلبيا يتعلق أساسا بطغيان الجانب النظري على التطبيقي، كما تواجه هذه الاستراتيجيات تحديات مختلفة فرضها الواقع والتغير في الظروف الإقليمية والدولية أبرزها المشاكل التي تمخضت في المنطقة عن ما يسمى بثورات الربيع العربي.

خاتمـــــــة

يحظى موضوع الأمن القومي الجزائري على الاهمية الكبرى ليس فقط على المستوى الاستراتيجي بل على المستوى الاكاديمي ايضا، كونه يشكل الاولوية العظمى في السياسة العليا الجزائرية، وقد حمل هذا البحث في طياته اهم التهديدات الامنية التي تواجه الدولة الجزائرية ودور الجزائر كدولة محورية في مكافحة هذه التهديدات عن طريق استراتيجيات مختلفة، ويمكن القول اننا توصلنا من خلال هذا البحث الى ما يلي:

* التنوع في مصادر التهديد بعد الحرب الباردة ادى الى تغير مفهوم الامن؛ حيث انتقل من مفهومه التقليدي المتعلق اساسا بالجانب العسكري اي الامن الصلب، الى مفهوم حديث شامل وموسع من حيث المستويات والابعاد وقد عرف بالأمن اللين.

* الامن القومي كمفهوم ظهر بظهور الدولة القومية الحديثة؛ ويعبر عليه من خلال اتجاهين اثنين: الاول تقليدي ويرى في الامن القومي قدرة الدولة على دحر اي هجوم عسكري والثاني معاصر ويتعلق بما فرزه عصر العولمة من تهديدات و يتحقق الأمن القومي بمكافحة كل هذه التهديدات والقضاء عليها على جميع المستويات.

* يتداخل الأمن القومي مع كثير من المفاهيم ابرزها الامن الوطني؛ وللتفريق بين هذين المفهومين هناك اتجاهين: الاول يرى بان الامن القومي هو نفسه الامن الوطني اذا لم يحمل الاول اي صفة قومية، ويرى الاتجاه الثاني بانهما مختلفين على اعتبار ان الامن الوطني هو امن دولة واحدة اما الامن القومي هو امن مجموعة من الدول.

* تتحدد التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري بناء على العقيدة الامنية الجزائرية التي ترى في ان الجزائر تعاني من اخطر ثلاث تهديدات اساسية: الارهاب الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

* تعتمد الجزائر في مكافحة التهديدات الامنية على استراتيجيات مختلفة تجمع بين المستوى الداخلي الاقليمي والدولي.

* رغم جدية الاستراتيجيات الامنية الجزائرية وفاعليتها الا انها تحظى بسلبيات ونقاط ضعف كما تتعرض لتحديات مختلفة تتحكم فيها ظروف المنطقة والتغيرات الاقليمية والدولية.

وعليه نستنتج من هذا البحث ان الجزائر باعتبارها قوة اقليمية ونظرا للإمكانات والمزايا التي تتمتع بها أصبحت من بين اكثر الدول في العالم عرضة للتهديدات الامنية المختلفة، وقد ساعد على انتشارها الموقع الجيوستراتيجي للمنطقة خاصة المتوسط والساحل الافريقي، حيث تغزو هذه المنطقة كل الشبكات

الإجرامية والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود ما صعب المهمة امام الدولة الجزائرية في مكافحة الارهاب الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

وعليه فالجزائر تعمل من خلال استراتيجيتها الامنية خاصة في الساحل على اشراك كل الاطراف المعنية من دول الجوار في العملية الامنية، كما تركز على المستوى الداخلي الاقليمي والدولي من اجل اعطاء فعالية لهذه الاستراتيجيات من جهة، ومن جهة اخرى تحقيق مواجهة جماعية لمثل هذا النوع من التهديدات كونه عابر للحدود اي لا يمس دولة بعينها انما مكافحته مسؤولية الجميع.

وبالتالي لا يمكن التحدث عن امن منطقة الساحل الافريقي او المتوسط دون ضمان امن الجزائر، لذا فكل الوحدات الدولية ملزمة بالعمل مع الجزائر والتنسيق معها في المجال الامني، فتحقيق الامن القومي الجزائري هو بالضرورة ضمان لأمن منطقة جيوسياسية مهمة في العلاقات الدولية.

وعلى هذا الأساس فالجزائر تشكل اهم حلقة في سلسة العملية الامنية في المنطقة واستراتيجيتها الامنية اثبتت نجاعتها خاصة في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة واصبحت بالتالي مرجعا مهما لكامل دول العالم وابرزها الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الارهاب، خاصة وان هذه الاستراتيجية تسير وفق مبادئ الجزائر الراسخة في السياسة الخارجية واهمها: استعمال الطرق السلمية في حل النزاعات وعدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول، وبناء عليه فالجزائر ترفض كل انواع التدخل الاجنبي في المنطقة اقتناعا منها انه لا يزيد الامور الا تعقيدا.

ولذلك يمكن القول أن الجزائر استطاعت من خلال استراتيجيتها الأمنية أن تضمن امنها القومي وسلامة ترابها وتجاوزت بذلك اعصار الربيع العربي الذي عصف بأمن المنطقة، الا ان تبعات هذا الاخير تشكل اكبر تحدي للأمن القومي الجزائري مستقبلا.

وبالتالي فالجزائر عليها اعادة النظر في بعض استراتيجياتها الامنية التي لا تخدم أمنها القومي ولا أمن المنطقة على اعتبار انها قوة اقليمية عليها لعب الدور المحوري وذلك بتسخير امكاناتها المتنوعة في اطار الاتحاد المغاربي ومحاكاة التجربة الاوروبية وهذا لتفعيل هذه الاستراتيجية، بحيث لا يمكن ان يحقق أمن المنطقة دون اشراك دول الجوار خاصة المغرب؛ وتجاوز الخلاف معه كونه يمثل شريكا أساسيا وفعالا في العملية الامنية.

قائمة المراجع

1· باللغة العربية:

أ/ الكتب والمؤلفات:

01. ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير واخرون، القاهرة: دار المعارف، 1979·

02. بسيوني محمود شريف، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**، القاهرة: دار الشروق، 2004.

03. بكزادة محمد غالب، **الأمن و إدارة أمن المؤتمرات**، القاهرة: دار الفجر،1999.

04. بن بيه عبد الله بن الشيخ المحفوظ، **الإرهاب: التشخيص والحلول**، الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير،2007.

05. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005·

06. بيرتلس جاري وآخرون، **صوت العولمة**، ترجمة: كمال السيد،ط1، القاهرة مركز الأهرام للترجمة و النشر، دت·

07. بيليس جون ستيف سميث، **السياسة العالمية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004،

08. الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي2009، ، ·

09. الدويري فايز محمد، **الأمن الوطني**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.

10. دياب محمد، **الجغرافيا السياسية: منظورات معاصرة**، ط1، القاهرة: مكتبة الأنغلو مصرية، 1989 ·

11. الرشيدي أحمد وآخرون، **مدخل للعلوم السياسية، الاقتصادية والاستراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2009 ·

12. الشهاوي طارق عبد الحميد، **الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009

13. الصيفي عبد الفتاح مصطفى وآخرون، **الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات**، الرياض: أكاديمية نايف العربية الأمنية، 1999.

14. طشطوش هايل عبد المولى ، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع،2012 ·

15. الطفيلي سليمان، **المعرفة الاقتصادية القادمة و ضرورة الأمن الإقتصادي**،الرياض،2001

16. عبيدة حسين إبراهيم، **الجريمة الدولية**، مصر: دار النهضة العربية 1999.

17. عزالدين أحمد جلال، **الإرهاب والعنف السياسي**، القاهرة: دار الحرية، 1986·

18. عطية الله أحمد، **القاموس السياسي**، ط3، الأردن: دار النهضة العربية 1968·

19. عطية طارق إبراهيم الدسوقي، **الأمن السياسي**، الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2009·

20. عوض محمد محي الدين، **واقع الإرهاب واتجاهاته في مكافحة الإرهاب**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999

21. عيد محمد فتحي، **الإجرام المعاصر**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، .2007

22. مذكور ابراهيم ، **المعجم الوجيز**،القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1982

23. ناصري سميرة، **مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

24. يعقوب مجد الدين، الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، ط8، الأردن: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 .

ب- المذكرات والرسائل والاطروحات:

25. الحلو حسين عزيز نور، "**الإرهاب الدولي: دراسة قانونية**" رسالة ماجستير غير منشورة، (الدانمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة،20 0)

26. حمزة حسام، "**الدوائر الجيوسياسية الأمن القومي الجزائري**"، رسالة ماجستير ،جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011.

27. حيزية مانع، نفيسة بزعي، "**التهديدات الامنية للجزائر في ظل الاوضاع الدولية والاقليمية الراهنة**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014/2013

28. شاكر ظريف، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التهديدات الراهنة**"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية 2010 •

29. عميروش ركح، "**السياسة الامنية الامريكية الاوروبية في الحرب المتوسط بين التعاون والتنافس**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2009.

30. فايزة ختو، "**البعد الامني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورومغاربية1995_2005**"، رسالة ماجستير في الدراسات الامنية و الاستراتيجية، جامعة الجزائر03، قسم العلوم السياسية، 2011.

31. فريجة لدمية، "**استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة- الهجرة غير الشرعية نموذجا**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.

32. فريجة لامية، راضية لعور وسميرة شرايطية، "**تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية و انعكاساته على العلاقات الأورو-مغاربية**"، مذكرة الليسانس، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،، 2007،

33. مريم براهيمي،" **التعاون الامريكي الجزائري في الحرب على الاهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2012.

ج- المجلات والمقالات والجرائد:

34. بورعة علي جهاد، "**الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية**"، الجزء الأول، المجلة الإفريقية للعلوم السياسة، (دم، دت)،

35. ح.سليمان، "**الجزائر تقنع مجلس حقوق الانسان الاممي بفتح نقاش حول دفع الفدية**"، الخبر، العدد 6148، 16 اكتوبر 2010.

36. حسين شطوح،" **الحوار الجزائري الاطلسي، من اين و الى اين**"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، 2006،.

37 زقاغ عادل وسفيان منصوري، "**أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية** "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السادس، جانفي 2014

38. صالح زياني، "**تطورات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "،مجلة الفكر، العدد 05

39. طارق فتح الله خضر، "**قرارات إبعاد الأجانب والرقابة عليها**" ، مجلة بحوث الشرطة، العدد الثالث، القاهرة

40. عبد النور بوخمخم و فضيل سعيدي، "**اسس تنسيقية للمخابرات اختراق المال و المصاهرة**"، الخبر، العدد 518،19 جانفي 2010،ص 20.

41. علاء جمعة،" **قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159،2005.

42. عمار بوزيد و مليكة ايت عميرات، "**جبهة مشتركة لمكافحة الارهاب**"، مجلة الجيش، العدد 561 افريل 2010،

43. العيسى محمد منير، "**مفهوم الامن في الاسلام**"، مجلة الدراسات الامنية، العدد الاول، جوان 2004، ·
44. الفار علي عمرو ، "**المبادرة الجديدة للتنمية الافريقية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2002.
45. محمد بن أحمد، "**حصيلة مكافحة التهريب 2010: احباط 187 محاولة تهريب وإيقاف 46 شخص**"، الخبر، 5 فيفري 2014، قسم الوطن، الإصدار الجزائري.
46. محمد سمير مصطفى، "**الهجرة غير الشرعية: الموت من أجل الحياة**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 49، 2010.
47. مقال دون مؤلف، "**مكافحة الارهاب و الاجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر**"، مجلة الجيش، العدد 750، جانفي.

د- التقارير والمداخلات :

48. بوزينة امنة محمدي ،" **الجهود الدولية والاقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية و اثارها الدولية: حالة الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 25.26 ماي 2011.
49. تاج مهدي، "**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
50. الجمعية العامة للأمم المتحدة، "**تعزيز الامن و التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط**"، الدورة 05، 2001
51. خشاني محمد، "**العلاقة بين الهجرة والتنمية في إفريقيا**"، اللجنة الاقتصادية، مكتب شمال إفريقيا، 2007.

ه-المواقع الالكترونية:

52. تقرير حول:" **تكثيف التعاون لمكافحة التهديدات الامنية بالمغرب العربي**"، تم تصفح الموقع **http://Studies.aljazerra.net/reports**يوم2015/04/20 على الساعة 22:30. على الرابط:
53 عادل زغاغ، **اعادة مفهوم الامن، برنامج بحث في الامن المجتمعي**، تم تصفح الموقع في 25.5.2015 على الساعة 10:30 http:// geoties·com
54. قوي بوحنية، "**استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/25 على الساعة 22:00. على الرابط:
http://www.Bayanealyoume.Malindex_php
55. محمد الأمين بن عائشة، "**مفهوم الأمن الوطني**"، مجلة مقالاتي، تم تصفح الموقع في 2015/04/08، الساعة 21:30 على الرابط: **www.maqaalaty.com**
56. محمد عدنان، "**تدفق اللاجئين و تنامي الجريمة و الارهاب و انعكاساته على الجزائر**"، تم تصفح الموقع يوم 2015.04.27 الساعة. على الرابط: **http://www.annasr·online·com**
57. ميشال ابو نجم، "**منتدى 5+5 تقييم الية تعاون امني في منطقة المتوسط و يركز على محاربة الارهاب**"، جريدة الشرق الاوسط، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/25 على الساعة12:00 على الرابط:
http://www.5+5.th.Arabic/declaration tunis.htm

2. باللغة الاجنبية:

58. Anne Quallet, « La Question Migratoire Et les dynamiques Transat a travers l'exemple Malien », Annales de géographie, n°= 663, mai 2008

59. John Burton, Global Conflicts,(M Brigton: M Wheat, shcop books, 984

60. M'hand Berkouk, "Le sahel de toute les menaces", ElMoudjehed, N°14190, 30 Avril 2011.

61. Mihoub Mezouaghi"Algérie Une trajectoire de Puissance régionale incertaine " , L'Actuelles de L'Ifri,10 decembere 2010,.

62. Salim Chena , « Portée et de l'hégémonie Algérienne dans l'aire Sahélo-Maghrébine, Hérodote, N142, Mars 2011.

63. Yahy. H.Zouhir, Les Etas Unis et L'Algérie.Antagonisme ,Pragmatisme et Coopération ,Dans :l'Algerie face aux crises .